

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي

إعداد

لينا حاتم عزت خاطر

إشراف

د. معاذ أسمر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي

إعداد


لينا حاتم عزت خاطر

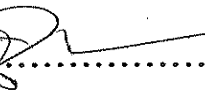
نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/03/03م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

.....


.....


.....


1. د. معاذ أسمر / مشرفاً ورئيساً

2. د. جميل علاونة / ممتحناً خارجياً

3. د. سامح العطوط / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى مه جرم الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى مه كنت أنامله ليقدّم لنا لحظة
سعادة إلى مه حصد الأشواق عه دري ليمهد لي طريق العلم إلى القلب اللبب
(والدي العزيز)

إلى مه أضععتني الحب والحنان إلى مه الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع
بالبياض (والدي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحيه حياتي (إخوتي الأعزاء)
إلى اولادي الاحباء، ماسة ومهند وتلا وزينة، إلى زوجي سائد الذي وقف بجاني في
هذه الرحلة الصعبة

الشكر والتقدير

لا تسعفني الكلمات والعبارات كي أنظمها شكراً وعرفاناً، فأنت الشجرة
الوارفة الظلال التي حملت أشهى الثمار لتعطينا إيها، وأنت المنارة التي تضيء
عتمة العقول... فشكراً بحجم السماء لك مشرفي الدكتور "معاذ الأسمه"

أتقدم بالشكر والعرفان لمحكمي أدوات الدراسة والى لجنة وجناهم الله عني
خير جناء.

وأخيراً أقدم باقة شكر وامتنان لكل من ساهم في إنجاح هذه الرسالة

الباحثة

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي

أقر بأن كل ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: *سنا حاتم عدت حاتم*

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: ٢٣ / ٣ / ٢٠٢١

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ي	فهرس الجداول
ل	فهرس الملاحق
م	الملخص
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأهميتها
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة وأسئلتها
5	أهمية الدراسة
6	حدود الدراسة
6	أهداف الدراسة
7	فرضيات الدراسة
8	نموذج الدراسة
8	مصطلحات الدراسة
9	الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة
10	الأدب النظري
10	الأدب النظري المتعلق بالحوكمة
11	الحوكمة
11	أهمية الحوكمة
13	أهداف الحوكمة
14	محددات الحوكمة
15	مبادئ الحوكمة
16	عناصر الحوكمة
17	حوكمة المستشفيات

الصفحة	الموضوع
18	أبعاد حوكمة المستشفيات
18	الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني
20	الأدب النظري المتعلق بالالتزام الضريبي
21	الضرائب: نشأتها ومشروعيتها وأهميتها
21	الضريبة
21	خصائص الضريبة
21	نشأة الضريبة
22	أهمية الضريبة
23	خصائص النظام الضريبي الجيد
24	أهداف النظام الضريبي
27	الأسس الفنية للنظام الضريبي
28	تعريف الالتزام الضريبي
28	أهمية الالتزام الضريبي
29	أنواع الالتزام الضريبي
31	أهم العوامل المؤثرة على الالتزام الضريبي
32	مشكلات المنظومة الضريبية تجاه الالتزام الضريبي
33	قانون الضريبة في فلسطين والمشروع المقترح
34	معالجة التهرب الضريبي في فلسطين
36	عقوبات التهرب الضريبي
37	العقوبات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004
39	الدراسات السابقة
39	أولاً: الدراسات العربية
48	ثانياً: الدراسات الأجنبية
49	التعقيب على الدراسات السابقة
51	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
52	منهج الدراسة
52	مجتمع الدراسة
52	أسلوب توزيع الاستمارات

الصفحة	الموضوع
53	أداة الدراسة
54	صدق الأداة
56	ثبات الأداة
57	إجراءات الدراسة
57	متغيرات الدراسة
58	المعالجات الإحصائية
59	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
60	الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
61	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
62	الإجابة على السؤال الأول
63	الإجابة على السؤال الثاني
64	الإجابة على السؤال الثالث
65	الإجابة على السؤال الرابع
66	الإجابة على السؤال الخامس
67	الالتزام الضريبي
69	النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة
79	الفصل الخامس: مناقشة النتائج وتفسيرها والتوصيات
80	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
80	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
81	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
82	النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث
83	النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
84	النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس
85	مجال الالتزام الضريبي
86	فحص فرضيات الدراسة
87	التوصيات
88	المقترحات
89	قائمة المصادر والمراجع

الصفحة	الموضوع
97	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
55	الصدق الداخلي لفقرات الأداة	جدول (1)
57	معاملات الثبات للمجالات	جدول (2)
60	خصائص العينة الديمغرافية	جدول (3)
62	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال مبدأ حماية حقوق المساهمين	جدول (4)
63	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محور المساواة بين المساهمين	جدول (5)
64	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في دور أصحاب المصالح	جدول (6)
65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في الإفصاح والشفافية	جدول (7)
66	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مسؤوليات مجلس الإدارة	جدول (8)
67	المجال الكلي لمبادئ الحوكمة	جدول (9)
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الالتزام الضريبي	جدول (10)
69	المجال الكلي للدراسة	جدول (11)
73	مصفوفة معاملات الارتباط (Person Correlation) بين العوامل المستقلة والتابعة	جدول (12)
74	اختبار تباين الانحدار (ANOVA) بين متغير (مبادئ الحوكمة)، وبين (الالتزام الضريبي)	جدول (13)
74	معاملات معادلة الانحدار للعوامل الأكثر تأثيراً على الالتزام الضريبي	جدول (14)
75	اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (حماية حقوق المساهمين)، وبين (الالتزام الضريبي)	جدول (15)

الصفحة	الجدول	الرقم
76	اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (المساواة بين المساهمين)، وبين (الالتزام الضريبي)	جدول (16)
77	اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (دور أصحاب المصالح)، وبين (الالتزام الضريبي)	جدول (17)
77	اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (الإفصاح والشفافية)، وبين (الالتزام الضريبي)	جدول (18)
78	اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (مسؤوليات مجلس الإدارة)، وبين (الالتزام الضريبي)	جدول (19)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
98	قائمة المحكمين	ملحق (1)
99	الاستمارة	ملحق (2)
105	التحليل الإحصائي	ملحق (3)

أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي

إعداد

لينا حاتم عزت خاطر

إشراف

د. معاذ أسمر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وفهم أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي، من خلال التعرف على أبعاد مبادئ الحوكمة، وربط هذه المحاور بعلاقة مع الالتزام الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها وفرضياتها وجمع البيانات حولها، تم تصميم استبانة وزعت على جميع أفراد عينة الدراسة، تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في كل من مصانع أدوية وعددها 43، وشركات ومستودعات أدوية وعددها 63، ومستشفيات خاصة وعددها 32، وجميعها تقع ضمن دائرة البحث وهي الضفة الغربية، تم توزيع الاستمارة المصممة لغرض البحث على جميع الأفراد الذين أبدوا موافقتهم والبالغ عددهم (600) موظف، وبعد جمع الاستمارات من الموظفين العاملين في المؤسسات المذكورة أعلاه تم جمع (550) استمارة من مختلف المؤسسات، تم استبعاد ما مقداره (50) استمارة غير صالحة للتحليل الإحصائي، العينة بصورتها النهائية قد بلغت (500) موظف من مختلف المؤسسات المختارة، وبعد تحليل الاستمارة باستخدام برنامج SPSS توصلت الدراسة الى نتائج كان اهمها ان ثقة المساهمين والمستثمرين بأن الأموال التي سيستثمرونها لن يساء استخدامها من قبل مديري الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين، وأن هذه الأموال ستوظف بالشكل الأمثل الذي يراعي مصالحهم، بمثابة أحد أهم العوامل في نشوء وتطور أسواق رأس المال، وتظهر عدة دراسات وأبحاث وجود ارتباط ايجابي بين جودة الحوكمة في الشركات واستعداد المستثمرين للمساهمة في هذه الشركات ومستوى العلاوة، التي يمكن أن يدفعها المستثمرون في هذه الأسهم، وكنتيجة كذلك ان مبدأ المساواة بين حقوق المساهمين هو مبدأ مهم وحيوي لتطبيق مبادئ الحوكمة، إذ تعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة علي القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي

عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من التجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الإطلاع علي كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء التنفيذيين، ومن اهم التوصيات التي اوصت بها الباحثة ضرورة العمل على نشر ثقافة الحوكمة على مستوى كافة الأطراف المعنية: مجالس الإدارات المحاسبين، مدققي الحسابات، المستثمرين، والجهات الإشرافية والرقابية، وذلك من خلال إنشاء معهد متخصص في حوكمة الشركات يرصد التغيرات في بيئة الأعمال، ويساعد في نشر ثقافة الحوكمة، ونقل التجارب الخارجية إلى فلسطين للاستفادة منها، وضرورة السماح للمساهمين في القطاع الصحي من حضور الاجتماعات والتصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة، والعمل على حماية حقوق صغار المساهمين من أساليب الغش، وضرورة توفير الموظفين التدريب المناسب والمستمر للموظفين والذي ينمي مهاراتهم.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة

إن الهدف العام للقوانين هو تنظيم العلاقات القانونية بين كل من أفراد المجتمع والدولة التي تعمل على وضع أحكام وقواعد لتحقيق ذلك، ولذلك لا بد للدولة أن تسن تشريعات وقوانين لتتلاءم مع التطور المتسارع عالمياً في كافة مجالات الحياة، ومن أهم هذه المجالات هو المجال الاقتصادي والمالي الذي يعتبر من أهم ركائز الدولة، ولذلك وجب الاهتمام بهذا الجانب اهتماماً خاصاً وإنشاء المؤسسات والمعاهد وعقد الندوات والدورات التي تعمل على تطوير القوانين المالية والاقتصادية وتحسينها لتفيد المجتمع وتضمن ديمومة وتطور المؤسسات الاقتصادية في الدولة وبالتالي نهضة هذه الدول.

إلا أن الوضع الفلسطيني جاء مختلفاً عن باقي الدول، فكان للظروف السياسية أثر كبير في إعاقة تشريع القوانين بشكل عام والقوانين الاقتصادية بشكل خاص واستمر ذلك حتى إقامة السلطة الفلسطينية في عام 1994 حيث كانت سلطة حكم ديمقراطي، وانعكست أوجه الديمقراطية في السلطة الفلسطينية على تعظيم الاهتمام بقضايا الحوكمة في كل من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وجاء هذا الاهتمام نتيجة لسلسلة الأزمات المالية التي وقعت في الكثير من الشركات العالمية مثل (ENRON) و (WORLDCOM) في الولايات المتحدة الأمريكية والانهيارات المالية في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997، وترجع أسباب هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بشكل عام والمالي بشكل خاص (الدليل الاسترشادي، 2014).

وكون النظام الضريبي والتشريعات الخاصة به جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي والاقتصادي لأي دولة كانت، تم سن التشريعات الضريبية والقوانين الخاصة لكل دولة، وكان لا بد من إعطاء الضرائب اهتماماً خاصاً لأهميتها العظمى في رفق خزينة الدولة المالية، ولتحقيق الإيراد الضريبي، سعت الدولة لتوفير ما يلزم من القوانين والإمكانات البشرية والمادية لجباية

الضريبية من المكلفين الذين يفرض عليهم الالتزام بدفع الضريبة، وإيقاع الغرامات والعقوبات على من يتخلف عن الدفع أو يتهرب منه (نصير، 2016، ص3).

يعتبر الالتزام الضريبي التزاماً خاصاً بغرض التحقق من تنفيذ أحكام التشريع الضريبي وان كل ما نص التشريع على خضوعه للضريبة من أنواع الإيرادات والعمليات المختلفة قد خضع بالفعل للضريبة التي يجب أن يخضع لها، وأنه لا توجد مبالغ أو إيرادات يجب خضوعها للضريبة وأغفلها المكلف إما عمداً أو بحسن نية، لذلك يعتبر ظهور حوكمة الشركات من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات عام 1991م وبسبب انهيار العديد من الوحدات الاقتصادية في عالم المال والأعمال الى ضياع كل أو بعض من حقوق أصحاب المصالح وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين كما أدى إلى فقدان ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المنشورة التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الشركات (عوض، 2019، ص3).

حيث يعتبر الالتزام الضريبي هو حجر الزاوية والتي تسعى الدولة إليه عن طريق تطوير التشريعات والآليات الضريبية التي تقوم بها لرفع مستوى هذا الالتزام وان الالتزام الضريبي في جميع دول العالم يعتمد على سياسات الدول التشريعية وعلى العامل الأخلاقي والقيم الاجتماعية لدى الممولين سواء كان التزام طوعياً يحكمه الجانب الأخلاقي والاجتماعي أو تحقيق منافع شخصية أو التزام جبيري نتيجة شدة العقوبات ورقابه المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني والنظرة السلبية تجاه الممول (عوض، 2019، ص3).

ان البيئة الفلسطينية وعلى الرغم من الجهود لتطويرها لا تزال تعتبر قاصرة في تحقيق الالتزام الضريبي الكامل والشامل، وهو ما يفرض ضرورة ترسيخ مجموعة من المفاهيم العامة التي يجب توافرها كأساس للحوكمة ففي حين أن قواعد الحوكمة التي تضاف إلى مشاريع القوانين تكون إلزامية فان الجزء الأكبر من قواعد حوكمة الشركات ليست متواجدة وبالتالي فهي طوعية، وبالتالي فان الشركات تقوم بأي قاعدة مثلى أو أسلوب أمثل طالما أنه غير موجود في القانون سواء بتعيين جهة التدقيق الداخلي أو الإفصاح والشفافية أو في زيادة رأس المال أو

باطلاع صغار المساهمين على حقوقهم وممارساته لها، وقد سعت سلطة النقد منذ تأسيسها على أكثر من صعيد من أجل نشر الحوكمة في الجهاز المصرفي الفلسطيني فقد أدخلت معايير الحوكمة في القوانين والأنظمة الحاكمة للقطاع المصرفي الفلسطيني (معهد الحوكمة الفلسطيني، 2014)، ويمكن للحكومة ان تكون هي الحل الامثل لحل المشكلات المتعلقة بالالتزام الضريبي في القطاع الصحي الفلسطيني كونه جزء اقتصادي كبير ومهم ولا يمكن تجاهله في البيئة الاقتصادية الفلسطينية، فهي تسهم في فتح الطريق والخيارات والبدائل التي يمكن أن يتبعها القطاع الصحي الفلسطيني في سبيل تحقيق الالتزام الضريبي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعتبر الالتزام بالضريبة واجبا ماليا وأخلاقيا من قبل المكلفين تجاه الدولة، سواء كان التزام طوعي ام إجباري نتيجة الخوف من العقوبات التي تفرضها الدولة والمساءلة القانونية للمتخلفين والمتهربين ضريبيا، وكون النظام الضريبي الفلسطيني يعاني من كثرة التعديلات التشريعية المتلاحقة عليه، بسبب الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني وكون القطاع الصحي جزء لا يتجزأ من هذا النظام الاقتصادي والذي يتأثر بالتغيرات التي تجري على القوانين الضريبية، كان لا بد من معرفة اثر تطبيق مبادئ الحوكمة - والتي تعتبر أسلوب الإدارة الرشيدة، كونها تمثل الشفافية والإفصاح والمساءلة والمسؤولية وغيرها من المبادئ التي تزيد ثقة المستثمرين في القطاع الصحي الفلسطيني الذي يطبق مبادئ الحوكمة، فالالتزام الضريبي من قبل القطاع الصحي، وتطبيقه لقواعد الحوكمة حسب الدراسات السابقة للعديد من الدول الاخرى غير فلسطين، والتي تم الاطلاع عليها، يجب ان يكون له ايجابي الاثر في الالتزام الضريبي من قبل القطاع الصحي، وبهذا تعتبر هذه الدراسة الأولى في فلسطين التي تتناول موضوع اثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي.

لذلك تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما اثر

تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما اثر تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟
2. ما اثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟
3. ما اثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟
4. ما اثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟
5. ما اثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في موضوعين مهمين جدا لكل من خزينة الدولة الفلسطينية والقطاع الصحي الفلسطيني والتزامه الضريبي تجاه الدولة، والربط ما بين دور مبادئ الحوكمة وتطوير إجراءات الالتزام الضريبي، والتأكيد على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني، وجعل الالتزام الضريبي ذو مصداقية وشفافية، مما يزيد ثقة المساهمين والمستثمرين من جهة ودوائر الضريبة من جهة أخرى بهذا القطاع الذي يقدم تقاريره الضريبية، ويلتزم بمواعيد الدفع بكل صدق وشفافية عند استخدام مبادئ حوكمة الشركات ضمن نظامه الداخلي، ولأهمية وجوب أن يكون القطاع الصحي الفلسطيني قدوة يحتذى بها في الالتزام الضريبي، وندرة الدراسات الفلسطينية التي تبحث في تطبيق مبادئ الحوكمة على الالتزام الضريبي، لهذا كله كانت هذه الدراسة مهمة لبحث الأثر الفعلي لتطبيق مبادئ الحوكمة على الالتزام الضريبي في القطاع الصحي الفلسطيني.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال العام 2020م.

الحدود المكانية: القطاع الصحي الفلسطيني من مستشفيات خاصة ومراكز طبية ومصانع أدوية ومستودعات أدوية في الضفة الغربية.

الحدود البشرية: العاملين في القطاع الصحي الفلسطيني (مستشفيات خاصة ومراكز طبية ومصانع أدوية ومستودعات أدوية في الضفة الغربية).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لمعرفة اثر تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي لهذا القطاع، ومعرفة إطار حوكمة الشركات ومدى نجاحه في زيادة الالتزام الضريبي لهذا القطاع، بالإضافة الى ذلك تهدف هذه الدراسة الى:

1. معرفة اثر تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي.
2. معرفة اثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي.
3. معرفة اثر تطبيق مبدأ دور اصحاب المصالح في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي.
4. معرفة اثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي.
5. معرفة اثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي.

6. الخروج بنتائج وبناء توصيات يمكن الاخذ بها من القطاع الصحي الفلسطيني ليستفيد منها في زيادة التزامه الضريبي.

فرضيات الدراسة

اعتمدت الباحثة في الاجابة على مشكلة الدراسة واهدافها على الفرضيات التالية:

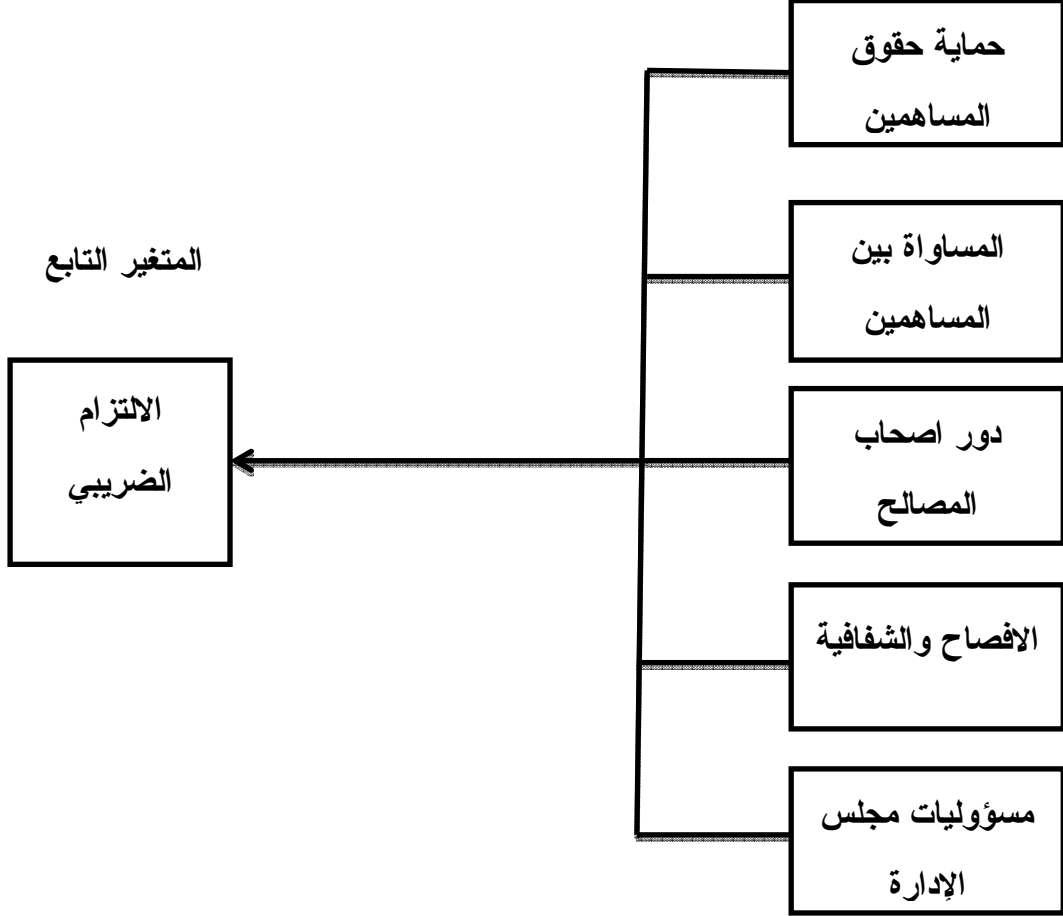
الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الاولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ دور اصحاب المصالح في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي.

نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة



مصطلحات الدراسة

الحوكمة: أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد، وسيتم تحديد المسئول والمسؤولية، إن الحوكمة في مضمونها هي الإدارة الرشيدة أو ترشيد الإدارة بما يتطلب مراجعة كل ما هو مستقر في أسس وقواعد وأساليب التنظيم والإدارة (بركة، 2012).

الالتزام الضريبي: هو الالتزام القانوني الذي تفرضه سلطة الضريبة على المكلف، من حيث الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي، ومن حيث الالتزام بدفع الضريبة (جاسم، 2011).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

الإدب النظري

سيتناول الأدب النظري للدراسة الحالية مجالين هما الحوكمة، والتهرب الضريبي على

النحو التالي:

الأدب النظري المتعلق بالحوكمة

مقدمة

لقد شهدت منظمات الاعمال على حد سواء في الآونة الاخيرة جملة من التحولات والتغيرات الناجمة في معظمها عن عديد من الازمات المالية والاقتصادية والتي هزت العديد من الاقتصاديات لتبرز حوكمة الشركات كأحد المواضيع الملحة على جدول أعمال الشركات والمنظمات الدولية إذ أن هناك الكثير من الأحداث السلبية التي استحوذت على اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي وكذلك المؤسسات المالية الدولية (غياط، 2009).

ويمكننا القول بأنه برز الاهتمام بالحوكمة بعد تطور الاستثمارات الضخمة التي تتطلب الفصل بين المستثمرين وأصحاب المصالح وبين من يدير هذه الشركات فكان من الضروري أن يكون هناك قانون يربط وينظم العلاقة بين الأطراف حيث بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات وارتبط مفهوم حوكمة الشركات بالأزمات والانهيارات المالية التي حدثت حيث أكد مختصون بان هذه الأزمات ناتجة عن سلوكيات الخاطئة مما عزز من ذلك في أنظمة حوكمة الشركات وتفعيل تطبيق ادارة المخاطر (المناصير، 2013).

لتلك الأسباب أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة التي تطبق في الشركات الخاصة والعامة على حد سواء مما دفع الكثير من المساهمين إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية حيث يرجع سبب ذلك إلى الإداريين القائمين على إدارة الشركات ومدقي الحسابات الذين لم

يفصحوا عن القوائم المالية والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة والذي أظهر خلل وعدم ثقة في التقارير المالية وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلما زاد تعثر بعض الشركات العملاقة (أبو حمام، 2009).

الحوكمة

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين فقد عرف (الشعلان، 2008) الحوكمة بأنها مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة كل في موقعه الإداري أو التمويلي أو التنفيذي وقد أشار بعضهم لها بأنها تحديد الاستخدامات العامة التي يتم من خلالها توزيع الموارد وتوزيع عمليات اتخاذ القرارات على كافة الأطراف المؤثرة والمتأثرة بالمؤسسة (الجعدي، 2015).

ويمكن القول أن الحوكمة عبارة عن نظام متكامل وشامل لعمليات إدارة المؤسسة بشكل استراتيجي حيث يشمل توزيع المهام وفصل السلطات بين جهات متعددة بشكل يضمن مساهمة أكبر عدد ممكن من الأطراف في إدارة المؤسسات ومن خلال ما سبق من التعريفات تبين لنا أن الحوكمة عبارة عن نظام ثقافي وقيمي أكثر من كونه نظام إداري فقط حيث أنه يمكن اعتبار الحوكمة تأسيس الثقة من خلال عملية الحوار واتفاق حول كيفية اتخاذ القرارات وتطوير لغة المشاركة

أهمية الحوكمة

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظراً لطبيعتها الخاصة، حيث إن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط في الأطراف ذات العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، ولكن يؤثر أيضاً في استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين المصارف، ومن ثم يؤثر في الاستقرار المالي للقطاع

المصرفي ومنه في الاقتصاد ككل، وخاصة إثر التحولات العالمية التي حدثت من عولمة وتطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي، الأمر الذي أدى حتماً إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي، وعليه يمكن القول إن الحوكمة في المصارف لديها أهمية واسعة (بورقيبة، الغربي، 2014م).

وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية فأتجهت إلى أسواق المال وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية حيث تزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات ثم بعد ذلك توالى الأزمات ولعل من أبرز هذه الأزمات أزمة شركتي أنرون وورد كم في الولايات المتحدة في عام 2001 وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة (العيسوي، 2003).

وإن نظام الحوكمة المؤسسية الجيد يمكن اعتباره من الأمور الهامة التي من شأنها أن تساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات مثل ضمان ممارساتهم لحقوقهم كاملة داخل الهيئات العامة بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب واحتفاظ المنشأة بسجل واضح للمساهمين وأسلوب مضمون لتسجيل الملكية كما أن نظام الحوكمة مهم للمساهمين سواء أكانوا في موقع المسؤولية المباشرة بالإدارة أم خارجها بالإضافة إلى ذلك فإن نظام الحوكمة الجيد يساعد على حماية مصالح كل الأطراف المهمة بالتعامل مع الشركة وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها ما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة

أسهمها في السوق كما أن نظام الحوكمة الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها بالإضافة إلى أنها تساعد على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المنشأة والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال وتساعد أيضا في تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته وإضافة إلى ذلك كله فإن الحوكمة الجيدة تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال تأكيدها على الشفافية في معاملات الشركة وفي إجراءات التدقيق والمحاسبة المالية والمشتريات كما تساهم أيضا في تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجلس إدارة الشركة على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة وضمان اتخاذ القرارات على أسس سليمة وتحدد المكافآت بشكل سليم، بالإضافة إلى أنها تتيح للشركة تبني معايير تتسم بالشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين. ومن الممكن أن يساعد النظام الجيد للحوكمة أيضا على منع حدوث الأزمات المصرفية (أبو عجيبة وحمدان، 2009).

أهداف الحوكمة

ولذلك تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة للإدارة في الشركة وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هيكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ (العيسوي، 2003).

وإن لحوكمة الشركات الكثير من الأهداف التي يمكن تحقيقها (حلاوة وطه، 2009) وهي العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين والعمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة وأيضاً تحقيق الشفافية والعدالة وحماية

حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف لتحقيق الشفافية والعدالة (طالب والمشهداني، 2011) وتعظيم أداء الشركات (يحياوي وبوسليمة، 2012)، بالإضافة إلى وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً، والتزام الشركات بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والأمانة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية (دياب، 2014).

محددات الحوكمة

إن نجاح تطبيق الحوكمة في الشركات يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات وهما ما يلي:

1. المحددات الخارجية

إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة وتشمل هذه المجموعة (غادر، 2012) المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات، وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس، ووجود قطاع مالي كفؤ (البنوك وسوق المال) يستطيع توفير التمويل اللازم للمشروعات وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، ووجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية، ووجود مؤسسات خاصة بالمهنة الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والاستشارات المالية والاستثمارية

2. المحددات الداخلية

هذه المحددات تشمل ما يلي (شريقي، 2009):

وتتضمن القواعد والأسس والأنظمة الداخلية في الشركة التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الهيئة العامة للمساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كلجنة المراجعة ولجنة الترشيحات

مبادئ الحوكمة

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة المؤسسية فقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي أصدرت في عام 1999 مبادئ الحاكمية المؤسسية Principles Governance Corporate والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة بكل من الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل. وتتمثل المبادئ الستة الصادرة من OECD فيما يلي (الخطيب، 2002):

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية

ينبغي أن يشجع إطار الحاكمية المؤسسية على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

المبدأ الثاني: حفظ حقوق جميع المساهمين

ينبغي أن يوفر إطار الحاكمية المؤسسية الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم وينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في طرق مضمونة لتسجيل الملكية، وإرسال أو تحويل الأسهم، والحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منظم.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين

ينبغي أن يضمن إطار الحاكمية المؤسسية المعاملة المتساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب. وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم (غادر، 2012).

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة

وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعمالين وحملة السندات والموردين والعملاء (غادر، 2012).

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير (دراوشة، 2014).

المبدأ السادس: مسئوليات مجلس الإدارة

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية (اسماعيل، 2010).

عناصر الحوكمة

إن عناصر الحوكمة يمكن اجمالها في أنها (دياب، 2014) مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات، وتنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح، والتأكيد على أن المؤسسات يجب أن تدار لصالح المساهمين،

ومجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسات والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسات مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

ويتضح من خلال هذه عناصر الأهمية الكبيرة للحوكمة في نجاح إدارة المؤسسات وهي شاملة من حيث الأنظمة الرقابية وتحديد العلاقات والشراكات بالإضافة إلى توفر مجموعة من القواعد المتعلقة بالحقوق الخاصة بالمساهمين والواجبات المتعلقة بالمدراء التنفيذيين.

حوكمة المستشفيات

حيث تعتبر نظام محكم المعالم يهدف لتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والطاقم الطبي حتى تلتزم الموارد البشرية بمسؤولياتها المهنية، وكما عرفت حوكمة المستشفيات بأنها عملية توجيه الأداء العام والفعال للمستشفى من خلال تحديد المهمة وتحديد الأهداف، بوجود مستويات من الإدراك على المستوى العملي، بالإضافة إلى أن حوكمة المستشفيات من العناصر الأساسية اللازمة من أجل تحقيق التميز في إدارة المستشفى، فهي تضمن حداً معيناً من وجود مهمة واضحة ضمن ثقافة إنجاز معينة، وبالتالي فإن حوكمة المستشفيات هي عملية من خلالها يتم التعاون بين المسؤولين بالإدارة العليا والطاقم الطبي بمختلف شرائح لتطويع الإشراف والسياسات العامة لهذه المؤسسة، وقد عرفت بأنها مجموعة العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين، وكذلك أصحاب المصالح، فالحوكمة هي ذلك الإطار الذي يوفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المنظمة ويتم تحديد الوسائل الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء، إضافة إلى أن الحوكمة الجيدة هي التي توفر الحوافز المناسبة للموارد البشرية لتحقيق أهدافها ورعاية مصلحة ذوي الحقوق بها (أقطي ومقراش، 2012).

وبالتالي نجد أن الدراسات التي تطرقت لحوكمة المستشفيات توصلت إلى النقص الكبير في البيانات بالمستشفيات، وخاصة بشأن العملية الإدارية، فالبيانات المتوفرة تعتمد إلى حد كبير على التقارير الواردة من طرف مدراء المستشفيات، علاوة على هذا أنه من بين المشاكل التي

تواجه دراسة حوكمة المستشفيات أنه لا يوجد منهج علمي واضح لدراسة الحوكمة، وكذلك لا توجد نظريات علمية وثيقة الصلة بحوكمة المستشفيات، أي تفتقر البحوث إلى إطار مفاهيمي متين، فهي بحاجة لبناء نماذج أكثر توضيح وتفسير لحوكمة المستشفيات لتعمل على تفعيل عملية تحديد الأدوار والمسؤوليات وزيادة الالتزام المهياً لدى الطاقم الطبي والإداري على حد سواء، ولذا نجد أنه لتحقيق الهدف الذي وجد من أجله المستشفى وهو تقديم الرعاية الصحية لكل أفراد المجتمع من خلال مجموعة أبعاد متكاملة فيما بينها وهي: الشفافية، لجان التدقيق، مجلس الإدارة وإدارة المعلومات، وإدارة المكافآت (أقطي ومقراش، 2012).

أبعاد حوكمة المستشفيات

وتتكون هذه الأبعاد مما يلي (أقطي ومقراش، 2012):

أولاً: الشفافية: تعبر عن الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمستشفى وكذا الإفصاح عن كل المعلومات ذات العلاقة بالمهنة الطبية وكل ما يحدث من وقائع داخل المستشفى.

ثانياً: لجنة التدقيق: لجنة الهدف بالدرجة الأولى منها هو التأكد من صدق وصحة التقارير المقدمة حول المستشفى وكذا القيام برقابة داخلية فعالة.

ثالثاً: مجالس الإدارة وإدارة المعلومات: توفير معلومات عن مجلس الإدارة والمهام التي يقوم بها والصلاحيات المخولة له بدون أدنى لبس لكل موظفي المستشفى.

رابعاً: إدارة المكافآت: تعبر إدارة المكافآت عن توفر ووضوح المعلومات المتعلقة بالأجور والتعويضات وكذا توضيح أسس تقييم الأداء أمام كل الموظفين.

الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني

يشمل القطاع الصحي الفلسطيني ثلاثة محاور رئيسية مكونة من الرعاية الصحية الأولية والرعاية الصحية الثانية والرعاية الصحية الثالثة، ويتشارك في تقديم الخدمات الصحية بمستوياتها المختلفة من القطاع الصحي الحكومي ووزارة الصحة ووكالة غوث وتشغل اللاجئين

الفلسطينيين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، كما يعمل على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية من مختلف مقدمي الخدمات الصحية من وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين والخدمات الطبية العسكرية والهلال الأحمر الفلسطيني، أما بخصوص الرعاية الثانية في المستشفيات العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أما في ما يخص خدمات الرعاية الصحية الثالثة في مكونة من الخدمات الطبية التخصصية من مستشفيات القطاع الخاص وهي القطاع غير الحكومي، وكما ان النهوض بمهارات العاملين في القطاع الصحي الفلسطيني ورفع الجاهزية في الاستجابة الفعالة وتلبية احتياجات المواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يجب ان يبنى على رؤية وطنية تؤدي الى توطين الخدمات الصحية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولتحقيق هذا الغرض يجب جمع المعلومات والبيانات عن التحديات التي تواجه القطاع الصحي الفلسطيني وموارده البشرية، ومما لا شك فيه ان تطور القطاع الصحي الفلسطيني منذ تولي السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولياتها عن القطاع الصحي منذ العام 1994 وشمل جميع مجالات الرعاية الصحية ومستوياتها الأولية والثانية والثالثة التي اتسع شمولها ووصولها الى الفلسطينيين بشكل لافت وعلى الرغم من ذلك الا ان القطاع الصحي الفلسطيني ما زال يعاني من العديد من نقاط الضعف والتحديات الموروثة اهمها نقص الاطباء بمختلف التخصصات واستمرار الاعتماد على الخارج لتوفير العديد من خدمات الرعاية الصحية الثانية والمتقدمة الهامة وهو الامر الذي يستنزف وزارة الصحة الفلسطينية، هذا ما يتطلب من الحكومة وشركائها في القطاعين الاهلي والخاص القيام بتدخلات مدروسة للاستثمار في تطوير القطاع الصحي الفلسطيني، ومن اجل ذلك عملت وزارة الصحة على وضع الانظمة والاليات لتحفيز تطبيق القوانين التي تنظم العمل في القطاع الصحي مثل (عبد الله، 2018):

أنظمة تراخيص المهن الصحية. وتفعيل ودعم الدور الرقابي للوزارة على مختلف المستويات مثل الرقابة الاستراتيجية الصحية الوطنية الدوائية. الرقابة على أداء المستشفيات الخاصة. دائرة الشكاوي وضع معايير وطنية لجودة الخدمات الصحية المختلفة. ومن جهة أخرى فأن التنسيق ما بين القطاعين العام والخاص قد تمثل في عدة نواحي أهمها تعزيز التنسيق في الخدمات الصحية المقدمة من اجل تقليل الازدواجية والعمل على سد الفجوات تعزيز التنسيق

مع الجهات المانحة المختلفة من أجل العمل على زيادة الالتزام بدعم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية والخطط التنفيذية.

كما أن هنالك بعض الإجراءات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من أجل الوقوف على نقاط القوة فيها وتعزيزها وإيجاد حلول لنقاط الضعف فيها وتجاوزها، لأن علاج الأخطاء إن وجدت في بعضها تقود إلى تجسيد وتعزيز بعض معايير الحوكمة، مما يسهل تطبيقها بشكل ايجابي بناء وتمثل هذه الإجراءات في إجراءات اعتماد الكفاءة والفاعلية في التعيينات. إجراءات الدوران والتدوير الوظيفي إجراءات الحوافز والترقيات. الفروقات الشخصية في الكفاءة والفاعلية. العلاقات الشخصية وتأثيرها على العمل الأمني. التدريب والتأهيل والتعبئة والدورات الداخلية والخارجية (عبد الله، 2018)

الأدب النظري المتعلق بالالتزام الضريبي

تعتبر الضرائب أهم المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة التي تستخدمها في تمويل الإنفاق العام كما وتسعى الدولة من خلال سياساتها الضريبية إلى خلق البيئة القانونية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المختلفة وخلق وتوسيع القاعدة الاقتصادية والصناعية والإنتاجية والاستهلاكية التي تتلاءم مع المعطيات الاقتصادية المحلية. ووضع القانون الضريبي القواعد والأحكام التي تسمح بمراقبة العناصر الخاضعة للضريبة وصحة تقديرها وتتمكن من تحديد الديون الضريبية وتضمن تحصيلها، وقد نظم المشرع لذلك حقوق الإدارة وامتيازاتها ووضع الجزاءات المتنوعة لكل من يخالف أحكام قانون الضريبة ويحاول التهرب منها، إضافة إلى أنه لم يغفل عن حماية المكلف وصيانة حقوقه، حيث يحبذ القانون الضريبي التعاون الإداري مع المكلفين ويسعى إلى التقليل من استخدام الامتيازات وأساليب الإكراه في ممارسة الإدارة الضريبية لحقوقها والعمل على حسن استعمال حقوقها وامتيازاتها بالطرق القانونية والإدارية المتعارف عليها وضمان الحريات الأساسية وحماية الأفراد وممتلكاتهم بما يساعد الإدارة العامة على تحقيق النفع العام في وقت أسرع (الدقة والسلامين، 2014، ص: 14).

الضرائب: نشأتها ومشروعيتها وأهميتها

الضريبة

تعرف الضريبة على أنها استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبدون مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة، وتعرف انها استقطاع نقدي تفرضه الدولة على الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين وفقا لقدرتهم التكاليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة وتحقيق دخل الدولة" ونتيجة للتعريفات السابقة يمكن استخلاص خصائص الضريبة بانها التزام نقدي، وفريضة جبرية تؤخذ بقرار من جانب واحد وهو الدولة، وتفرض الضريبة وفقا لمقدرة المكلفين بحسب ادم سميث " يسهم كل من أعضاء المجتمع بتحمل أعباء الدولة وفق مقدرتهم على الدفع " ، وتهدف الضريبة لتحقيق منفعة عامة (عمورة، 2010، ص: 22).

خصائص الضريبة

من خلال التعريف السابق يتضح أن الضريبة في الوقت الحالي تتصف بالإلزامية أي أن المكلف يكون مجبرا وليس مخييرا على تأدية الضريبة لخزينة الدولة في حال تحققها عليه، كما تتصف بان المكلف يدفعها دون أن يحصل على منافع مباشرة تقدم له، مما يولد لدى المكلف عدم الرغبة أو الدافع لتأديتها (عليما، 2012، ص: 30).

نشأة الضريبة

لم يكن مفهوم الضريبة واحدا دائما، فعندما لم تكن التجمعات البشرية قد نشأت بعد لم يكن هناك أي نوع من الضرائب. وقد تميز هذا العصر بأن هناك اكتفاء ذاتي وظروف معيشية بسيطة، وعدم وجود أية علاقات مشتركة بين الناس، وبالتالي فإن الفرصة لم تكن مهيأة لوجود الضرائب، لكن مع تطور حياة الإنسان واستقرار الجماعات البشرية ظهرت السلطة التي تعهدت بتوفير الأمن والحماية. وعليه ظهرت الضرائب لغايات الإنفاق على احتياجات المجتمعات، وكانت السلطة هي الجهة المخولة بجمعها، ومن ذلك نلاحظ أن ظهور الضرائب كان مرافقا

لوجود دول واستقرار المجتمعات وتطورها. ومع التطور في نواحي الحياة وظهور احتياجات مختلفة للإنسان اقتصادية، اجتماعية، وسياسية ساهمت الضريبة في تحقيق التنمية في شتى المجالات وظهرت أهداف مختلفة لها مع سعي دائم من قبل الحكومات في دول العالم لتوفير الأموال الكافية من التحصيلات لتأدية الالتزامات (صالح، 2007، ص: 29).

ولتخيل التطور الذي وصل إليه المفهوم الضريبي في هذا الوقت يمكن ملاحظة ظهور مفاهيم مهنية وأكاديمية مرتبطة بالعمل الضريبي ومنها:

أولاً: التخطيط الضريبي

وهو من الوسائل التي تستعملها الإدارة الناجحة للاستفادة من المزايا القانونية، حيث تساعدنا في إتباع سياسة استثمارية مفيدة سواء أكان ذلك بالموجودات الثابتة، أو الاستثمارات المالية، أو تقليل مبلغ الالتزام الضريبي، أو حتى تجنب الضريبة بأكملها.

ثانياً: الفجوة الضريبية

هي الاختلاف بين الضرائب التي يقوم المكلفون بسدادها فعلاً من واقع إقراراتهم، والضرائب التي يجب أن يسددها على أرباحهم الحقيقية النظام الضريبي السائد في مجتمع معين وفي فترة زمنية محددة يعكس من ناحية طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي السائد، ويعكس من ناحية أخرى درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي التي بلغها المجتمع. كذلك يكشف النظام حقيقة الأهداف التي تبغي الدولة تحقيقها من وراء الدور الذي تريد للضرائب أن تلعبه في فترة تاريخية معينة بالإضافة إلى الوسائل التي تنتهجها لتمكينها من القيام بهذا الدور لتحقيق تلك الأهداف.

أهمية الضريبة

تلعب الضرائب دوراً أساسياً في الدولة الحديثة، فهي الممول الرئيس لموازنتها القومية. كما أنها تستخدم لتوجيه الاقتصاد القومي، ولها أثر في السياسة المالية والفلسفة السياسية

والاجتماعية للدولة. وإن تمويل نشاط الدولة هو السبب الأساس لفرض الضريبة، وينطبق هذا الأمر على الدولة قديماً وحديثاً. وقد استقر موضوع فرض الضريبة ومقدارها حديثاً، ليقوم أساساً على تمويل خدمات الدولة لسنة قادمة كما هي معتمدة في الموازنة الحكومية. وتشمل نفقات الدولة الخدمات العامة التي تضم نفقات الإدارة العامة والأمن الداخلي، والعدالة وكذلك خدمات الرفاهية مثل التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، وخدمات أخرى. وكلما زاد حجم وتكلفة الخدمات المقدمة من الدولة لرعاياها كانت هناك حاجة لزيادة الضرائب، لتمويل تلك الخدمات (العمور، 2004، ص: 40).

خصائص النظام الضريبي الجيد (صالح، 2007، ص: 18)

هناك العديد من الخصائص التي يجب توافرها للنظام الضريبي ليكون جيداً ومنها:

- وضوح الأنظمة والتشريعات والقوانين.
- وتحقيق العدالة والمساواة في فرض وتقدير وتحصيل الضريبة.
- ومراعاة ظروف المكلف من حيث المقدرة التكلفة، ومن حيث الملاءمة في وقت وطريقة الدفع، والضغط النفسي المترتب على فرض الضريبة.
- ووجود جهاز ضريبي كفء ومنظم ونزيه.
- والاهتمام برفع المستوى الفني بالتدريب والمستوى المادي بالرواتب والحوافز للعاملين بالجهاز الضريبي.
- بالإضافة لملاءمته للأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبيئة التي سيعمل فيها.
- مع ضرورة المراجعة المستمرة للمستجدات والمتغيرات التي تتطلب مراجعة النظام الضريبي تبعاً لها.

وهو ما تعمل به الدول التي تقوم على التخطيط والدراسة العلمية. مثال ذلك ما قامت به وزارة المالية في استراليا، من مراجعة النظام الضريبي الاسترالي، من خلال لجنة لتقييم ووضع أسس ومقومات وأهداف لنظام ضريبي يتلاءم والخطط المستقبلية التي تسعى الدولة لتنفيذها، والتي تتلاءم مع المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أهداف النظام الضريبي

للنظم الضريبية أهدافا متنوعة ومتعددة، والمتتبع لهذه الأهداف يلاحظ التطور في مراحلها. كان الهدف المالي هو الأساس في البداية، وارتبطت بهذا الهدف مجموعة من الأفكار مثل: مبدأ (خزينة الدولة جيوب رعاياها) وهذا الهدف كان الأساس في سن قوانين الضرائب في أغلب دول العالم (صيام والخدش، 1994، ص: 20).

ويمكن إبراز أهم أهداف النظام الضريبي بما يلي (الرفاعي، 1998، ص: 16-17):

الأهداف المالية للضريبة: الهدف المالي أحد الأهداف الرئيسية الهامة لأي ضريبة، فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزانة الدولة، إحدى غايات السلطات الحكومية، ومن هنا نشأت قاعدة وفرة حصيلة الضرائب، أي اتساع مطرح الضريبة، بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية.

الأهداف الاجتماعية للضريبة: في وقتنا الحالي تستطيع الدولة أن تستخدم الضريبة كأداة لمعالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية، على سبيل المثال **التحكم في النسل**، وهذا إجراء نسبي، إذ تستطيع الدولة أن تحقق السياسة السكانية من خلال الضرائب، فتجد بعض الدول خاصة التي تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي مثل استراليا والسعودية، وعدد السكان فيها قليل نسبيا، تتوجه نحو زيادة السكان وتشجيع زيادة المواليد، فتحفز ذلك من خلال الضرائب بتخفيض معدل الضريبة كلما زاد عدد أفراد الأسرة أو بتخفيض الضرائب على الدخل. أما الدول التي تتوجه نحو تخفيض عدد السكان وتقليل المواليد، مثل الصين، تلجأ إلى زيادة معدل الضريبة كلما زاد عدد أفراد الأسرة، أو زيادة الضرائب على الدخل، وتطوير بعض الأنشطة الاجتماعية من

خلال إعفاء بعض الهيئات التي تقوم بخدمات اجتماعية معينة من الضرائب، والحفاظ على المستوى الغذائي والصحي لأفراد المجتمع، ولتحقيق ذلك تفرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع التي ينتج عنها بعض الأضرار الصحية مثل المشروبات الكحولية والسجائر، وتخفيض سعر الضريبة على سلع الاستهلاك الضروري، ومعالجة أزمة السكن حيث يمكن استخدام الضريبة كوسيلة لحل مشكلة السكن وذلك بإعفاء رأسمال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب لفترة زمنية محددة، وتحقيق مبدأ التوازن في توزيع الدخل حيث تعمل الضريبة على كبح ووقف تفاوت الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، بحيث ترى أن الفقير يدفع على قدر دخله، وتكون حصيلة ذلك ضئيلة، أما أصحاب الدخل الكبيرة فإنهم يدفعون أكثر، وكلما ارتفعت دخولهم كلما زادت الضريبة.

الأهداف الاقتصادية للضريبة: إن الحكومات والسلطات في الدول النامية توجه السياسات الضريبية لخدمة أهدافها الاقتصادية، وأهمها رفع الموارد الاقتصادية والإيرادات المالية لملائمة ومواكبة متطلبات التنمية، وإلى جانب ذلك يمكن للضريبة أن تخفف من الأزمات الاقتصادية خاصة الركود والازدهار الاقتصادي، وتتمثل الأهداف الاقتصادية في ما تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية، فقد تلجأ الدولة لحماية بعض الصناعات المحلية التي قد لا تكون قادرة على منافسة الصناعات المستوردة عن طريق فرض الضرائب على السلع المستوردة، وهذا بدوره يعمل على رفع أسعار السلع المستوردة، ويؤدي إلى خلق ظروف منافسة أفضل للسلع المصنعة محلياً، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات المحلية إلى بعض القطاعات المرغوب بها، إذا ارتأت الدولة إلى ضرورة الحاجة لتشجيع قطاع معين فإنها تلجأ إلى إعفائه بالكامل من الضريبة، أو تخفيض نسبة الضريبة المفروضة عليه، وهذا بدوره يعمل على تحفيز الاستثمار بهذا القطاع، لأن إلغاء الضريبة أو تخفيضها يعمل على زيادة العائد الذي يحصل عليه المستثمر، وتشجيع النشاط الاقتصادي، فالضريبة أحد الأدوات الهامة التي تلجأ إليها الدولة لتنشيط الاقتصاد في كل من حالة التضخم والانكماش، ففي حالة التضخم التي أحد أسبابها ارتفاع السيولة المتوفرة بين أيدي المواطنين تلجأ الدول إلى زيادة نسب الضريبة المفروضة على مواطنيها، وهذا يؤدي إلى امتصاص جزء من تلك السيولة، والعمل على الحد من المشكلة،

وتحسين المركز المالي وزيادة حجم الاستثمارات، فيمكن بواسطة التأثير على نسب الضريبة باتجاه معين توجيه الشركات إلى زيادة رأس المال المستثمر في المشاريع، والتأثير على موجودات المنشآت ويظهر ذلك بشكل خاص عند تخفيض نسب الضرائب.

وأهم الأهداف الاقتصادية هو استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتشجيع الاستثمار، ولذلك نجد أن المجلس التشريعي الفلسطيني أولى اهتمامه في سن قانون تشجيع الاستثمار، لما لهذا القانون من أهمية ونفع تعود على الاقتصاد الوطني، إن الإعفاءات من الضرائب مثل إعفاء الدخل الزراعي قد يؤدي إلى الاستثمار في الزراعة والصناعة وغيرها، وينتج عن ذلك خلق فرص عمل جديدة، زيادة الإنتاج المحلي، وقف أو تقليل تداول السلع المشابهة وفي ذلك توفير لموارد الوطن المالية، خلق فرص جديدة للتصدير، استقطاب رؤوس المال العربية والأجنبية، ونقل المهارات والخبرات والعلوم والتكنولوجيا بأحدث صورها (شامية والخطيب، 1997، ص: 16-17).

يتضح مما سبق ماهية أهداف الضريبة المختلفة، ولكن مع خصوصية الحالة الفلسطينية، كان لا بد أن تكون لسياستها الضريبية غايات وأهداف خاصة، ومنها:

معالجة مخلفات الاحتلال في المجال الضريبي وتتمثل في معالجة العداء المتأصل بين الدوائر الضريبية من جهة والمكلف من جهة ثانية، ومعالجة الملفات الضريبية العالقة والمحوّلة إلى المحاكم العسكرية، ومعالجة تحطيم وتشويه الوعي الضريبي لدى المواطنين الفلسطينيين، وتحقيق إيرادات كافية لتغطية وتمويل النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية والضرورية لمعالجة التشوهات المترتبة عن الاحتلال وضمان تطور ونمو الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، وعدم زيادة العبء الضريبي على المنتج الفلسطيني، مما يشكل عائقاً أمام التطور الاقتصادي، وذلك عن طريق فرض سياسة ضريبية منسجمة مع طبيعة المرحلة الاقتصادية والسياسية، وأن لا يمس وضع المستهلك النهائي، أي ألا تؤدي الضرائب المفروضة في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني إلى تخفيض مستويات معيشة المستهلك الفلسطيني في الوقت الحاضر، بل العمل على

رفع هذا المستوى بنسبة معقولة ومقبولة (مركز المشاريع الاقتصادية النسوية ومركز بيسان للبحوث والإثراء، 1998).

الأسس الفنية للنظام الضريبي

يهتم التنظيم الفني الضريبي بمختلف العمليات الضرورية لفرض الضريبة وذلك من خلال تحديد وتقدير وعاء الضريبة ثم طريقة حساب الضريبة وأخيراً عملية تحصيل قيمة الضريبة، ويكمن التنظيم الضريبي الجيد في اتخاذ أفضل الأساليب بالنسبة لجميع العمليات السابقة وفي هذا المجال أحاول إبراز تلك الأساليب الفعالة في النقاط التالية (المغربي، 2004، ص: 53):

أولاً: الوعاء الضريبي: يقصد به العنصر أو الموضوع الذي تطرح عليه وأول عمل يقوم به المشرع عند تنظيمه للضرائب وهو اختيار الوعاء الذي تفرض عليه الضرائب، والوعاء الضريبي هو النسبة التي تقطع من المبلغ وذلك بتطبيق المعدل المحدد لهذا الوعاء بموجب القانون وبفرض هذا المعدل بشكل نسبي. والوعاء الضريبي هو النسبة التي تقطع من المبلغ وذلك بتطبيق المعدل المحدد لهذا الوعاء بموجب القانون وبفرض هذا المعدل بشكل نسبي.

ثانياً: معدل الضريبة: بعد أن ينتهي المشرع من حل مشكلة سعر الضريبة أي معدلها ويقصد بسعر الضريبة سعر الضريبة على وعائها أي ومبلغ الضريبة في علاقته بوعاء الضريبة. معدل الضريبة القانوني هو المعدل المفروضة قانوناً. لضريبة الدخل أسعار قانونية متعددة تختلف تبعاً لمستويات الدخل المختلفة.

ثالثاً: أساليب التحصيل الضريبي: تقاس كفاءة النظام الضريبي في كمية الضريبة التي يتم تحصيلها وليس فيما يفرض من الضرائب، حيث يستخدم الأساس النقدي والذي يقوم على قياس ما تم تحصيله في السنة الضريبية وليس ما تم تقديره على المكلفين، وتختلف طرق التحصيل وتتعدد من دولة لأخرى ومن مكلف لآخر وذلك حسب طبيعة الدخل الخاضع للضريبة، وحسب توقيت تحصيل الضريبة.

تعريف الالتزام الضريبي

ويقصد به الخضوع لأحكام قانون الضريبة والامتثال له عن طريق المكلفين بواجباتهم التي يقررها ذلك القانون، كما يمكن تعريفه أيضاً بأنه حق الخزنة العامة في ان تطلب في لحظة معينة من مدين معين مبلغ معين هو الضريبة (شاهين، 2017، ص: 12).

كما عرف الالتزام الضريبي أيضاً: بأنه التزام الممول بجميع القواعد والقوانين واللوائح المعمول بها في مجال الضرائب في مجتمع معين، والذي ينعكس على شكل سلوك محدد بغض النظر عن ما إذ كان ناتجاً عن الالتزام الإداري او الالتزام الإجباري.

وفي تعريف آخر ان الالتزام الضريبي بأنه قيام المكلف بإعداد كافة الإقرارات الضريبية المطلوبة وفي الوقت المناسب وأن تلك الإقرارات تفصح بشكل مناسب عن مقدار الضريبة الواجبة للدفع بما يتفق مع كافة القوانين والقواعد الضريبية السارية وقت إعداد الإقرار (العلي، 2012، ص: 20).

ويعرف الالتزام الضريبي بأنه المسئولية الضريبية للممول تجاه الدولة، والتي يفرضها عليه، على سبيل الالتزام الجبري، والقانون واللوائح الضريبية (امريود، 2016، ص: 22).

مما سبق تعرف الباحثة الالتزام الضريبي على انه التزام الممول تجاه الدولة والتزامه بكافة القوانين والقواعد واللوائح التي تضعها الدولة في مجال الضرائب بشكل إجباري في كافة مراحل العمل الضريبي ابتداء من الإخطار بمزاولة النشاط وحتى مرحلة سداد الضريبة المستحقة بهدف التضامن الاجتماعي.

أهمية الالتزام الضريبي

لقد اهتمت جميع الدول بعملية الالتزام الضريبي للممولين، نتيجة تأثيرها الواضح على حصيلة الدولة من الضرائب، ولعل أهمها (ياسر، 2006، ص: 178) إن عدم الالتزام الضريبي يفقد الدولة الكثير من الإيرادات، والالتزام الضريبي الطوعي يعمل على تحقيق التنمية المستدامة، والالتزام الضريبي يعكس التضامن الاجتماعي لأفراد المجتمع.

أنواع الالتزام الضريبي

يساعد تحديد نوع ومستوى الالتزام الضريبي لدى الممول على تحديد الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى عدم الالتزام حتى يمكن رفع مستوى الالتزام للممولين هنالك نوعين من الالتزام هي: (صبري، 2001، ص: 375)

أولاً: الالتزام الاختياري

من خلاله يلتزم الممول بجميع التشريعات والقوانين والتعليمات الضريبية طواعية، كما يلتزم بسداد المستحق عليه من الضرائب في المواعيد المحددة ويعتبر الممول الذي يقوم بالالتزام الضريبي الاختياري هو ممول ذو مستوى عالي من الوعي الضريبي، حيث يتمتع بالافتتاح بوجود الضريبة وشرعيتها وضرورة سدادها وأنها حصة الدولة في الأرباح التي يحققها خلال فترة محددة وعادة يتمتع الممول خلالها بجميع مستويات الالتزام الضريبي.

مما سبق ترى الباحثة أن الالتزام الطوعي يتطلب مستوى عالي من الوعي الضريبي حيث تكون بمثابة مبدأ وليست مجرد عبء أو واجب يجب التخلص منه.

ثانياً: الالتزام الإجمالي

من خلاله يلتزم الممول بالتشريعات والقواعد والتعليمات الضريبية خوفاً من الوقوع تحت طائلة القانون أو التمتع بمزايا معينة نتيجة هذا الالتزام وعادة الممول خلاله لا يصل إلى المستويات العالية وتتوقف درجة أو مستوى الالتزام لديه على حجم العقوبات التي يمكن أن تقع عليه واحتمال اكتشاف عدم الالتزام والذي يتوقف على إستراتيجية الفحص الضريبي لإدارة الضريبة.

كما يتوقف مستوى الالتزام على حجم المنافع التي يحصل عليها الممول خلال هذا الالتزام كلما زاد حجم العقوبات واحتمال اكتشاف التهرب الضريبي وحجم المزايا الضريبية كلما زاد مستوى الالتزام الضريبي.

من جانب آخر فإن قانون ضريبة الدخل لم يقتصر على النص على حقوق وضمانات المكلف باعتباره أحد أطراف العلاقة الضريبية بل فرض على المكلف التزامات قانونية يتوجب عليه القيام بها، ويمكن التعبير عن مستويات الالتزام الضريبي على شكل صور تمثل سلوكيات المكلفين وبالتالي فإن السلوكيات التي تعبر أصلاً عن درجة التزامهم بالقوانين والقواعد واللوائح الضريبية يمكن أن تتخذ مستويات مختلفة (ياسر، 2006، ص: 22).

ويعتبر الالتزام الضريبي هو حجر الزاوية والتي تسعى الدولة إليه عن طريق تطوير التشريعات والآليات الضريبية التي تقوم بها لرفع مستوى هذا الالتزام وان الالتزام الضريبي في جميع دول العالم يعتمد على سياسات الدول التشريعية وعلى العامل الأخلاقي والقيم الاجتماعية لدى الممولين سواء كان التزام طوعياً يحكمه الجانب الأخلاقي والاجتماعي أو تحقيق منافع شخصيه أو التزام جبري نتيجة شدة العقوبات ورقابه المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني والنظرة السلبية تجاه الممول. ومن المعروف انه في أي مجتمع يتكون النظام الضريبي من ثلاثة أركان رئيسيه تتمثل في التشريع الضريبي والأداة الضريبية والممول الذي يمثلته مراقبوا الحسابات أو وكلاء الضرائب والمستشارون الضريبيون. ورغم تشكيك البعض من قدر مسؤولية مراقب الحسابات أو المستشار الضريبي وتحمله جميع مشكلات العمل الضريبي الا انه لا احد يستطيع أن ينكر أهميه الدور الذي يقدمه في مساعده الممول والجهاز الضريبي على تطبيق الالتزام وتدعيم الثقة بين الطرفين الإدارة الضريبية والممول (عوض، 2019، ص: 3).

ولعل الاعتداء على المال العام من خلال ما يعرف بالتهرب الضريبي يشكل أحد أهم صور وأشكال الفساد، نظراً لما يشكله من اعتداء على حق مزدوج لكل من الدولة والأفراد، فبالنسبة للدولة هو اعتداء على حق من حقوقها وإيراداتها ومستحقاتها حماها القانون بكل صوره وأشكاله، ومن جانب الأفراد فهو يحرمهم من التمتع بثمرة هذا المال العام الذي لو لم يتم الاعتداء عليه، لتم تسخيرها في الصالح العام على صورة خدمات للمواطنين. وظاهرة التهرب ظاهرة اكتسبت صفة العالمية، ولا تقتصر على دولة دون أخرى، إلا أن حجمها يختلف من دولة لأخرى، وهذا قد يعود إلى ظروف كل مجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، باعتبار أن

هذه الظروف تلعب دوراً كبيراً في تحديد طبيعة وحجم هذه الظاهرة، هذا إلى الجانب الأنظمة التي تتبناها الدولة في مكافحة والحد من هذه الظاهرة، سواء الأنظمة العقابية أو الإدارية أو الفنية وغيرها (الانتلاف من أجل المساءلة والأمانة، 2001).

أهم العوامل المؤثرة على الالتزام الضريبي

يتكون النظام الضريبي في أي مجتمع من عناصر ثلاثة هي التشريعي الضريبي والإدارة الضريبية والمجتمع الضريبي، ويجب أن تتفاعل هذه العناصر الثلاثة مع بعضها البعض بشكل متناسق لتضع بناءً ضريبياً جيداً، في حين أن الطبيعة الفعلية لهذه العناصر توضح أن هناك صراعاً بين العناصر الثلاثة فيما بينها من حيث كل من الدوافع التي تحكم سلوك كل طرف وإدراك كل طرف لدور الطرف الآخر، فالدافع لدى مصلحة الضرائب - الإدارة الضريبية، يتمثل في تعظيم الإيرادات الضريبية إلى أكبر قيمة ممكنة لمواجهة التزامات الدولة وقيامها بأداء وظائفها المختلفة، ويحكمها في تحقيق ذلك العديد من المؤثرات الأخرى التي تحكم أداء الإدارة الضريبية، أما الدافع لدى الممول هو السعي نحو تجنب أو تدنية أو مماثلة في مدى الضريبة المستحقة عليه عن طريق انخفاض مستوى الالتزام وضعف مصداقية الدفاتر والسجلات التي يقدمها الممول لمصلحة الضرائب، ويبرز دور التشريع الضريبي والدافع لديه بين كل من الإدارة الضريبية والممول حيث يسعى إلى تحقيق العدالة الضريبية وإعادة توزيع الدخل في المجتمع (السيد، 2010، ص: 32).

كما أن اختلاف إدراك كل طرف من عناصر النظام الضريبي إلى الطرف الآخر يؤدي إلى ظهور التعارض بينهما، حيث تظهر نظرة الممولين للإدارة الضريبية باعتبارها جهة جباية تتسم بالعنف، في حين تنتظر الإدارة الضريبية إلى الممولين باعتبارهم مجموعة من المتهربين والتي تسعى إلى ضبطهم متلبسين بكل الطرق، وبالتالي فإن العوامل التي تؤثر على مستوى التزام الممولين يمكن تحليلها أو نسبتها إلى عناصر النظام الضريبي الثلاثة بالإضافة إلى البيئة الخارجية التي تحيط بالمولين (السيد، 2010، ص: 32).

مشكلات المنظومة الضريبية تجاه الالتزام الضريبي

إن التشريعات الضريبية قد يشوبها بعض السمات التي قد تجعلها غير مفهومه ومن ثم تؤثر على تطبيقها تطبيقاً سليماً يعوق التزام الممول ومن هذه السمات ما يلي: (عوض، 2019، ص: 14-15)

أولاً: المشكلات الخاصة بالتشريع الضريبي

أولاً: التعقيد

إن تعقيد التشريعات الضريبية وكثرة المعالجات المحاسبية والضريبية وصعوبتها قد تؤدي إلى زيادة تكاليف الالتزام الضريبي ومن ثم زيادة فرص التهرب الضريبي لعدم سهولة وبساطة التشريع.

أما بالنسبة لمراقبي الحسابات وخبراء الضرائب فإن تعقيد التشريع الضريبي هو بالنسبة لهم سلاح ذو حدين حيث أنه بالرغم من أن أهم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الاستعانة بالمحاسبين القانونيين وخبراء الضرائب هو كثرة تعقيدات التشريع الضريبي إلا أن المحاسبين وخبراء الضرائب يشعرون بالمعاناة الشديدة لفهم وتطبيق التشريعات الضريبية وأيضاً التعليمات التنفيذية والمنشورات التي تصدرها السلطات الضريبية.

ثانياً: الغموض

إن غموض التشريع الضريبي هو حالة عدم اليقين أو عدم التأكد الذي يأتي من عدم توفر أو عدم الدقة في المعلومات التي يحتويها التشريع الضريبي. وإن حالة الغموض في التشريعات الضريبية قد يكون لها آثاراً إيجابية حيث أن حالة عدم التأكد أو عدم اليقين في المعالجات الضريبية قد تؤدي إلى زيادة الدخل المفصح عنه بالإقرار الضريبي أي أن مثل هذه الظروف قد تؤدي في بعض الأحيان إلى آثاراً إيجابية بشأن الإقرار الضريبي. أما بالنسبة للمحاسبين القانونيين فإن تأثير غموض التشريع الضريبي مختلفاً حيث يساعد الغموض في التشريعات الضريبية المحاسبين القانونيين في استغلال الثغرات والمماطلة في دفع الضريبة.

ثانياً: المشكلات الخاصة بالإدارة الضريبية (الكوني، 2010، ص: 30)

أولاً: ضيق مكان العمل

حيث انه نتيجة لاتساع النطاق الجغرافي الذي تقع في اختصاصه الكثير من المأموريات نتيجة للتوسع العمراني وما تتبعه ذلك من زيادة النشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة عدد الممولين وزيادة عدد العاملين بالإدارة الضريبية وزيادة عدد الملفات مما أدى إلى أن أصبح مكان العمل يضيق بالعاملين والمتعاملين مع الإدارة الضريبية.

ثانياً: قلة التجهيزات الإدارية

حيث انه بمقارنة نصيب الممول من التجهيزات الإدارية وأجهزة الحاسب الآلي ووسائل حفظ الملفات وأماكن مزاولة العمل نجد أنها لا تتناسب مع الزيادة المضطردة والمستمرة في عدد الملفات الضريبية وعدد الممولين.

قانون الضريبة في فلسطين والمشروع المقترح

ضريبة الدخل في فلسطين فرضت لأول مره وبصوره رسميه في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وكان ذلك بصور قانون رقم 23 لسنة 1941 م وأصبح ساري المفعول من تاريخ 1/9/1941م، وفلسطين هي رابع دولة عربية فرضت فيها ضريبة الدخل بصورة رسمية وهذا القانون قام باستحداث سلطة إدارية لها صلاحية تطبيق وتنفيذ أحكام هذا القانون وفي هذا القانون تم بيان المحال أو المطارح التي تفرض عليها الضريبة(1)، من تجار وأصحاب حرف أو مهن وكذلك الرواتب والأجور وما في حكمها، وكذلك صافي قيمة الإيجار السنوي لأي بناية وحصص الأسهم والفوائد. وهذا القانون أيضا اخذ بمبدأ الإقليمية كما فرض ضريبة تصاعدية على دخل الأشخاص بدأت ب 5% وانتهت ب 30 % وعلى الشركات بنسبة 15% وهذا القانون أخذ بفكرة التقدير الذاتي في فلسطين لأول مره، كما وقام هذا القانون بتنظيم كيفية التقدير والاعتراض والاستئناف ونظم العقوبات المترتبة على عدم دفع الضريبة وقام أيضا بترتيب إجراءات التحصيل (قانون ضريبة الدخل الفلسطيني. رقم 23 لسنة 1941).

إلا أن أهم مراحل التطور التي مرت بها ضريبة الدخل في الضفة الغربية، كانت بصدور القانون رقم 25 لسنة 1964 م حيث أن هذا القانون أحدث تغييراً جوهرياً على مفهوم الدخل بحيث لم يتم بتعريف الدخل مباشرة واكتفى بالإشارة إلى عناصر الدخل الخاضع للضريبة، كما أنه لم يشترط لزوم توافر الدورية والانتظام في الدخل حتى يكون خاضعاً للضريبة، بل نص على أن الدخل الناجم عن صفقة واحدة منفصلة خاضعاً للضريبة، وتوسع في شمول التكاليف الضريبي وزاد في نسبه التصاعد في المعدلات الضريبية ونص على إنشاء محكمه استئناف ضريبة الدخل مهمتها الفصل في المنازعات الضريبية، وتبني معيار الإقليمية في إخضاع الدخل للضريبة (قانون ضريبة الدخل الأردني. رقم 25 لسنة 1964).

معالجة التهرب الضريبي في فلسطين

إن التهرب من ضريبة الدخل يحتاج إلى أكثر من جهة لكي تتم محاربته والحد منه قدر المستطاع فبالإضافة إلى التشريعات الضريبية وما تتضمنه من عقوبات على مرتكبي جرائم التهرب الضريبي، هناك الدوائر الضريبية في المحافظات المختلفة وموظفي هذه الدوائر وما يقع على عاتقهم من وجوب مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي لا بد من الحد منها لكي نصل إلى التزام ضريبي معقول من قبل المكلفين. وفي إطار الحديث عن دور الدوائر الضريبية وعلاقة هذه الدوائر بظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين سيتناول الباحث هذا الموضوع، أو لا من خلال الأشكال أو الأساليب التي يلجأ إليها المكلفون بهدف التهرب من دفع ضرائب الدخل المترتبة عليهم كلياً أو جزئياً وثانياً دور الدوائر الضريبية في ذلك من خلال إغلاق هذه الأبواب في وجه المكلفين الذين يسعون إلى التهرب من ضرائبهم (منصور، 2004، ص: 30).

أولاً: معالجة أساليب المكلفين في التهرب الضريبي (منصور، 2004، ص: 31)

1- أن لا يصرح المكلف عن النشاط الذي يمارسه أو يقوم به، هذا الأمر يحدث كثيراً حيث لا يكون لدى الدوائر الضريبية أي معلومات عن ذلك النشاط الذي يمارسه المكلف ويترتب على ذلك بأن يقوم مكلف بعمل في مجال معين خاضع للضريبة ويتهرب من دفعها وذلك بسبب عدم تصريحه للإدارة الضريبية عن النشاط الذي يمارسه.

2- قيام الكثير من المكلفين وبنية التهرب من دفع الضرائب بزيادة مصروفاتهم ونفقاتهم والتقليل من إيراداتهم وأرباحهم، فمثلاً يقوم الكثير من المكلفين بالتصريح عن رواتب وأجور عالية للعمال والموظفين الذين يعملون لديهم وهذه الرواتب المص رح عنها لا تشكل الحقيقة، ويتم التصريح عن زيادة فيها بهدف زيادة المصروفات والنفقات بهدف التهرب أو التقليل من دفع الضرائب المستحقة عليهم وفي المقابل يقوم هؤلاء المكلفين بالتصريح عن رواتب منخفضة للعمال والموظفين العاملين لديهم عندما يتم خصم ضرائب على هذه الرواتب والأجور للعمال وهنا يفعل المكلفون ذلك بهدف التهرب من دفع الضريبة أو التقليل منها وهنا.

3- يلجأ الكثير من المكلفين وخاصة التجار منهم إلى تقليل مبيعاتهم بهدف تخفيف الإيرادات للتهرب من ضرائب الدخل كلياً أو جزئياً ويكون ذلك من خلال عدم إخراج الفواتير أو بتزوير هذه الفواتير عند إخراجها وخاصة أن المشتري أو المستهلك لا يهتم كثيراً بشأن إخراج الفاتورة.

4- كثيراً ما يتم التهرب من ضرائب الدخل الواقعة على الرواتب وخاصة في القطاع الخاص فكثيراً من أرباب العمل لا يقومون بفتح ملفات للعاملين لديهم في قسم الاقتطاعات الضريبية لدى دوائر ضريبة الدخل، أو تكون هناك ملفات مفتوحة ولكن لا يقوم رب العمل بتسديد الضرائب التي تستحق على أجور العمال الذين يستخدمونهم.

ثانياً: معالجة قصور الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي

ومن خلال ما تم عرضه نستنتج أن التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين هي ظاهرة موجودة بشكل واسع وخاصة لدى العاملين في القطاع الخاص وأن جزءاً من هذا التهرب تتحمل مسؤوليته الإدارة الضريبية وذلك لعدم استخدامها للصلاحيات التي منحها إياها القانون أو بسبب غياب الرقابة والتدقيق على الكثير من المكلفين، ومن خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث للعديد من مديريات ضرائب الدخل في المحافظات والمقابلات التي أجراها مع العديد من مدراء هذه الدوائر وموظفيها فإنه يرى أن التقصير الذي ينتاب عمل دوائر ضريبة الدخل في

مكافحة التهرب الضريبي قد تكون له أسبابه ومبرراته الخاصة ومن هذه الأسباب والمبررات التي يجب معالجتها ما يلي: (القاضي، 1996، ص: 26)

1. تدني الرواتب والحوافز التي يحصل عليها العاملون في الدوائر الضريبية إلى حد لا يتناسب مع المهام التي يقومون بها وكذلك لا تتناسب مع الخبرات والمؤهلات التي يملكونها.
2. التشريعات الضريبية المعمول بها لدينا هي تشريعات قديمة قد مضى عليها ما يقارب من الأربعين عاماً، وهذه التشريعات لا تواكب التطورات التي حصلت في المجال الضريبي. وهذا يؤكد ضرورة إقرار قوانين ضريبية حديثة وخاصة تلك المتعلقة بضريبة الدخل (مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني).
3. عدم وجود جهاز خاص بالاستعلام الضريبي وضعف المعلومات الخاصة بالمكلفين مما يوجد كثير من المكلفين الذين يمارسون أعمالهم دون علم دوائر الضريبة.
4. التجهيزات المكتبية المتواضعة التي تملكها دوائر ضريبة الدخل في فلسطين وعدم كفاية التجهيزات الحاسوبية في المكاتب مما يرهق الموظفين ويعمل على استنزاف وقتهم.
5. غياب الدور الفاعل الذي يمكن أن يلعبه المحاسبون ومخلصوا الضرائب حيث أن هذه المهنة لدينا مهنة غير منظمة والكثير من المحاسبين لا يلتزمون بقواعد هذه المهنة.
6. وجود أشكال مختلفة من الممارسات الفاسدة في مختلف قطاعات المجتمع مما أدى إلى الإخلال بالبنية الأخلاقية ومنظومة القيم الاجتماعية وجعل من السهل على الكثيرين قبول الفساد بل وممارسته بشكل طبيعي دون أن يكون ذلك أمراً غير محبذ أو شاذ في المجتمع.

عقوبات التهرب الضريبي

لم تتجح كل الإجراءات لمنع التهرب الضريبي منعاً باتاً، لذلك تلجأ الدولة لفرض عقوبات على المتهربين المخالفين للقانون. وإن تقرير الجزاءات والعقوبات قد يفيد في منع التهرب، وذلك أن التهديد بتطبيقها قد يؤدي إلى امتناع بعضهم عن الغش أو يجعل بعضهم يتردد

في الإقدام عليه. والعقوبات هي طريقة زاجرة تمنع التهرب بشرط أن تطبق بصرامة، وقد تكون هذه العقوبات مالية وجزائية، والعقوبات المالية هي الأكثر شيوعاً في حين تكون العقوبات الجزائية (كعقوبة السجن) لمن يحاول إخفاء وعاء الضريبة، وتطبق عادة في التهرب غير المشروع، حيث تلجأ بعض التشريعات إلى تقرير بعض العقوبات الجنائية البدنية في حالات الغش الخطيرة التي تصاحبها أعمال احتيالية. ولا يفضل كثرة اللجوء إلى الجزاءات البدنية خوفاً من ازدياد كره الممول للضريبة. وتكون العقوبات المالية كالغرامات الضريبية والإضافات ومضاعفة الضريبة وتطبق في التهرب المشروع فالمكلفون الذين يسجلوا القيود المحاسبية عمليات غير صحيحة أو غير كاملة أو يبرزون إثباتاً لهذه العمليات وثائق أو معلومات خاطئة تحقق عدم صحتها يجب أن يعاقبوا بالعقوبات المناسبة. ويعد في حكم العمليات غير الصحيحة أو غير الكاملة كل سهو في القيد أو خطأ يقصد من ورائه تهرب أو إخفاء كل المبالغ الخاضعة للضريبة أو بعضها من مطرح الضريبة. ويمتد تطبيق العقوبات إلى حالات المعاونة أو الاشتراك أو حتى مجرد العلم بتدليس أو تقصير أو تزوير البيانات وما إلى ذلك من الطرق الاحتيالية في التهرب من الضريبة والعقوبات الجزائية لا يمكن توقيعها إلا بواسطة المحاكم. أما العقوبات المالية فيترك توقيعها أحياناً للإدارة المالية (الخطيب، 2000، ص: 10).

العقوبات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011م

أن أغلب التشريعات قد حصرت النشاطات التي تؤدي إلى التهرب الضريبي وبالتالي النشاط الذي لا يدخل ضمن هذه النشاطات لا يعتبر من قبيل التهرب الضريبي، إذ أن المشرع الفلسطيني قد حصر هذه النشاطات في المادة (37) من القرار بقانون الخاص بضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 وهي على النحو التالي (علاونة، 2011):

1. قدم الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد على دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصنعة مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر التي أخفاها عن المديرية أو إحدى دوائرها المختصة.

2. قدم إقراراً ضريبياً غير صحيح وذلك بأن أغفل أو نقص أو حذف منه أي دخل أو أي جزء من الدخل الذي يترتب عليه بمقتضى هذا القانون، وأثر على مقدار الضريبة بشكل جوهري.
3. قدم الإقرار الضريبي السنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت لديه فعلاً من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات أخفاها عن موظف الضريبة.
4. أنثف أو أخفى الدفاتر أو السجلات أو المستندات قبل انقضاء الأجل لحفظ تلك الدفاتر أو السجلات أو المستندات في القوانين المرعية.
5. أدرج أي بيان كاذب أو قيد صوري أو غير صحيح في كشف أو بيان قدم بموجب أحكام هذا القانون.
6. وزع أرباحاً على شريك أو شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيبه من الأرباح.
7. اصطنع أو غير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات بغية تخفيض الأرباح أو زيادة الخسائر.
8. أخفى نشاطاً أو أكثر مما يخضع للضريبة.
9. امتنع عن تقديم المعلومات التي طلب منه تقديمها أو أعطى معلومات أو بيانات غير صحيحة فيما يتعلق بأية مسألة تؤثر في مسؤوليته أو مسؤولية أي شخص آخر في دفع ضريبة الدخل أو التأثير في مقدارها.
10. أعطى خطأً أي جواب كاذب على أي سؤال أو طلب وجه إليه للحصول على معلومات أو بيانات يتطلبها هذا القانون وذلك بهدف التهرب من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً.
11. عدم التصريح عن ممارسة النشاط أو إنهائه خلال المدة المحددة.
12. لم يخصم الضريبة أو خصمها ولم يقر بتوريدها لحساب الدائرة.

13. لم يقدم أو تخلف عن تقديم الإقرار الضريبي المنصوص عليه في هذا القانون. في جميع الأحوال يلتزم مرتكب المخالفة بدفع ما قيمته مثلي النقص الذي حدث في مقدار الضريبة، ويكون الشريك المحكوم عليه مسؤولاً بالتضامن مع المكلف في أداء قيمة الضريبة المستحقة التي لم يتم أدائها. يجوز للمدير أن يجري المصالحة عن أي فعل ارتكب خلافاً لأحكام هذه المادة ويجوز له قبل صدور الحكم أن يوقف أي إجراءات متخذة وان يجري أية مصالحة بشأنها وفق الغرامات التي يحددها.

وقد يكون الركن المادي يتكون من فعل إيجابي أو سلبي والإيجابي هو القيام بفعل معين مثل توزيع أرباحاً على شريك أو شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيبه من الأرباح فالتوزيع هنا هو الركن المادي هو عبارة عن فعل إيجابي، وقد يكون سلبي مثل الامتناع عن تقديم المعلومات التي طلب منه تقديمها.

وقد عالج المشرع الفلسطيني في قانون ضريبة الدخل التصرفات التي تؤدي إلى جريمة التهرب الضريبي، بحيث أنه لا يدخل في التهرب الضريبي أية أفعالاً تخرج عن هذه التصرفات، وهذا النص قريب جداً من القوانين العربية مثل القانون الأردني والقانون المصري واليميني الواردة في هذا الصدد.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة عوض (2019) بعنوان " دور مراقب الحسابات في تخفيض تكاليف الالتزام الضريبي : دراسة ميدانية"

هدف الباحث إلى القيام بدراسة ميدانية لتوضيح دور مراقب الحسابات بصفته خبير ضريبي في خفض تكلفة الالتزام الضريبي التي يتحملها الممول وهي التكاليف المادية والزمنية والنفسية وبيان اثر بعض المشكلات التي تعاني منها الإدارة الضريبية والتشريعات الضريبية على مقدار هذا الالتزام، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين مراقب الحسابات وأطراف المنظومة

الضريبية مع بيان أسباب استعانة الممولين بمراقب الحسابات كخبير ضريبي والعوامل المؤثرة في كفاءة أدائه. وخلصت نتائج الدراسة الميدانية في ضوء التحليل الإحصائي لمتغيرات عينة الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور مراقب الحسابات وبين التكاليف المادية والزمنية والنفسية للالتزام الضريبي.

دراسة قيدوم (2019) بعنوان: دور مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي دراسة ميدانية لمديرية الضرائب لولاية أم البواقي

هدف البحث إلى التعرف على التعريف موضوع الحوكمة الضريبية وبيان أهمية تطبيق مبادئها. والتعريف بظاهرة التهرب الضريبي، وتحديد العلاقة بين كل مبدأ من مبادئ الحوكمة الضريبية وظاهرة التهرب الضريبي، ومدى تطبيق مديرية الضرائب لولاية أم البواقي لمبادئ الحوكمة الضريبية. نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع، ولتحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة منه، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة، تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية، وبلغ حجمها 38 مفردة، وعند توزيع الاستبيان على أفراد العينة تم استرجاع 37 استبيان فقط، بنسبة استرجاع (92.5%) ولم يتم استرداد إلا واحد بسبب عدم تعاون بعض الموظفين، وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات حول موضوع الدراسة، وصمم هذا الاستبيان وفقا لأهداف الدراسة وفرضياتها، بعد الحصول على البيانات وجمعها، تم تفرغها وتحليلها وذلك من خلال استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، والتي وفرها برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تعتبر الحوكمة الضريبية المساهم الكبير والأساس في حماية الحصيلة الضريبية. اهتمام الحوكمة الضريبية بتطوير الأداء، تحقيق الإفصاح، الشفافية، الانضباط والعدالة، كما أسفرت الدراسة الميدانية على وجود علاقة طردية قوية بين الحوكمة الضريبية والحد من التهرب الضريبي، حيث تعمل المؤسسة محل الدراسة على تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية بشتى السبل من خلال توفير إطار تنظيمي وقانوني يضبط مختلف الأعمال. وعليه فقد تم وضع التوصيات التالية: العمل على تحقيق عدالة التشريع الضريبي في المعاملة الضريبية بين المكلفين

والإدارة الضريبية، وكذلك بين المكلفين أنفسهم. ومحاولة الأخذ بالأساليب العلمية والتقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة.

دراسة عمار (2018) بعنوان: أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في أداء الشركات المدرج في سوق دمشق للأوراق المالية

هدف البحث إلى تحديد درجة تأثير التزام الشركات المساهمة العامة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمبادئ حوكمة الشركات على أداء هذه الشركات خلال الفترة (2012-2016) ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث باستخدام المدخل المنهجي الفرضي- الاستنباطي لصياغة فرضيات البحث، كما تم تحميل البيانات المالية المنشورة لجميع الشركات محل الدراسة، والبالغ عددها (24) شركة. وقد أظهرت نتائج البحث وجود مستوى كاف من الالتزام بمبادئ الحوكمة، وكذلك أظهرت النتائج وجود أثر للالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على جميع مؤشرات الأداء التي تناولتها الدراسة القيمة السوقية المضافة والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم العادي إن نتائج هذه الدراسة تقدم دليلاً عملياً للجهات التشريعية والمنظمة في سوريا على ضرورة التأكد على أهمية استمرار الشركات السورية بالالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة لتأثيرها الواضح في حماية حقوق حملة الأسهم، وتوحيد الجهود نحو إيجاد مقياس موحد للحوكمة صالح للتطبيق، وكذلك ضرورة قيام الجهات بتوعية المجتمع بأهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة لضمان الممارسة الصحيحة لمبادئها.

دراسة حسن (2018) بعنوان: أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي " دراسة تطبيقية ميدانية على الشركات المقيدة- في البورصة)

هدف البحث إلى معرفة محاولة الشركات تقديم قوائم مالية تحتوي على معلومات مالية تفتقر إلى الدقة والوضوح بغرض تخفيض الضريبة المستحقة عليها مما يؤدي إلى عدم ثقة مصلحة الضرائب ف الإقرارات المقدمة من هذه الشركات وبناءً على ذلك تلجأ المصلحة إلى تقديرات جزافية ومبالغ فيها، ولقد أجريت الدراسة بهدف التعرف على تأثير مبادئ الحوكمة

المتمثلة في ست متغيرات في الحد من التهرب الضريبي، كما هدفت الدراسة لمعرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي ومن ثم زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية المتخذة لتحديد الوعاء الضريبي.

ولتحقيق تلك الأهداف اعتمدت الدراسة على جمع البيانات الأولية من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، ولقد دلت نتائج الدراسة على وجود تأثير لمبادئ الحوكمة المالية على التهرب الضريبي مما يعني قبول فروض الدراسة كافة.

وعليه فقد وضع الباحث جملة من التوصيات كانت على النحو التالي:

الحد من كثرة التعديلات والتشريعات الضريبية لتحقيق الاستقرار للمجتمع الضريبي وتضييق نطاق الفجوات والثغرات بما يحد من ممارسة التهرب الضريبي وخلق نوع من عدم الثقة بين الممول ومصالح الضرائب نتيجة لكثرة المنازعات الضريبية.

دراسة جعفر (2017) بعنوان: دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوى الالتزام الضريبي

تناولت الدراسة دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوى الالتزام الضريبي للممولين. هدفت الدراسة إلى دراسة اثر حوكمة التشريع الضريبي على زيادة الالتزام الضريبي ودراسة اثر حوكمة الإدارة الضريبية على زيادة الالتزام الضريبي اختبرت الدراسة الفرضيات التالية:،هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة التشريع الضريبي وزيادة الالتزام الضريبي للمولين، الفرضية الثانية، تلعب حوكمة الإدارة الضريبية دورا فاعلا في زيادة الالتزام الضريبي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.توصلت الدراسة إلى نتائج منها حوكمة الإدارة الضريبية أدت إلي زيادة الالتزام الضريبي بديوان الضرائب، وان حوكمة التشريع الضريبي قلل من المنازعات الضريبية بين المولين والإدارة الضريبية مما زاد من الالتزام الضريبي، وان تطبيق مبدأ العدالة على المولين من حيث عملية الحصر وربط وتحصيل الضريبة زاد من الالتزام الضريبي.

دراسة الاغا (2016) بعنوان " دور حوكمة الشركات في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي_ دراسة تحليلية في قطاع غزة_ "

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور حوكمة الشركات في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي، ولتحقيق ذلك تم عمل استبانة مكونة من (5) مجالات، وتم توزيع الاستبانة على مكاتب التدقيق ومكاتب الدوائر الضريبية في قطاع غزة والبالغ عددها (127) استبانة وتم استرداد (120) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، أي بنسبة إرجاع قدرها (91%)، لقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (spss) كما استخدم المعالجات الإحصائية المناسبة في هذا الخصوص.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ما يلي:

1. أشارت نتائج الدراسة من خلال آراء كل من مدققي الحسابات وفاحصي الضرائب على وجود دور لحوكمة الشركات في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي.
2. تبين الدراسة أن مبادئ حوكمة الشركات تساعد في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي ولكن توجد فروق بسيطة لهذا التأثير من مبدأ إلى آخر، ويأتي في مقدمة هذه المبادئ مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ويليه مبدأ الإفصاح والشفافية، ويليه مبدأ حماية حقوق المساهمين، ويليه مبدأ المساواة بين المساهمين، ويليه مبدأ دور أصحاب المصالح.
3. أن وجود قوانين وتنظيمات للحوكمة تطبق من خلال آليات تنفيذية وتنظيمية تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز يساهم في تطوير الفحص الضريبي.

وأهم التوصيات التي وضعت في الدراسة ما يلي:

1. توعية مأموري التقدير وفاحصي الضرائب بأهمية المكلفين ودورهم في تمويل الخزينة العامة للدولة والبعد عن النظرة السلبية ليم كمتهمين بالتهرب الضريبي وزيادة مستوي الاحترام لجميع دافعي الضرائب.

2. العمل على تعزيز مبادئ حوكمة الشركات في الشركات الفلسطينية من خلال عقد البرامج والدورات التدريبية التي تعكس مفاهيم حوكمة الشركات وتطبيقها على أرض الواقع.

دراسة الشويرف (2016) بعنوان "العوامل الشخصية المؤثرة على الالتزام الضريبي للممول : دراسة ميدانية على أصحاب المهن الحرة بمدينة زليتن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الشخصية المؤثرة على الالتزام الضريبي، ومن خلال الدراسات السابقة تم تحديد هذه العوامل التي تؤثر على سلوك الممول، وتمثلت في غريزة التملك لدى الإنسان، والمستوى الأخلاقي، وأهمية النقود بالنسبة للفرد، ومستوى دخل الممول، والوعي الضريبي للممول، ومدى الشعور بالروح الجماعية، وأثر العوامل التاريخية التي صاحبت فرض الضريبة منذ نشأتها. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استمارة الاستبيان بوصفها أداة لجمع البيانات، حيث وزعت هذه الاستمارة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المتمثل في الممولين الخاضعين لضريبة المهن الحرة بمدينة زليتن، واستخدمت الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات وأساليب الإحصاء الوصفي، واختبار الفرضية من خلال اختبار ولكوكسن حول المتوسط واختبار (Z) حول المتوسط، وكانت نتيجة هذا الاختبار هي رفض متغير واحد فقط وهو متغير العوامل التاريخية التي صاحبت فرض الضريبة منذ نشأتها، أما بقية العوامل فقد وافق المشاركون على وجود تأثير لها على قرار الإفصاح عن الدخل الضريبي وهذه العوامل هي: غريزة حب التملك لدى الإنسان، والمستوى الأخلاقي للممول، وأهمية النقود بالنسبة للفرد، ومستوى الدخل، والوعي الضريبي للممول، ومدى الشعور بالروح الجماعية، كما أضاف المشاركون في الدراسة من خلال السؤال المفتوح عاملاً آخر له تأثير على مستوى التزام الممول وهو الوازع الديني، حيث يرى بعضهم أن له تأثير إيجابي ومنهم من يرى أن له تأثير سلبي على مستوى الالتزام الضريبي.

دراسة علي ومنصور (2013) بعنوان: دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان (دراسة تحليلية ميدانية)

تمثلت مشكلة البحث من واقع التطبيق العملي لضريبة أرباح الأعمال في السودان، وفي هذا الصدد، يلاحظ أن أغلب الممولين لا يحتفظون بدفاتر وسجلات محاسبية منتظمة وسليمة،

كما أن النظم المحاسبية مطبقة في الوحدات الاقتصادية يشوبها نوع من الضعف أو عدم الاكتمال فضلاً عن انعدامها التام في بعض الوحدات مما يتيح الفرص للتهرب الضريبي. هدف البحث إلى معرفة مفهوم وأهمية الحوكمة، إلى جانب معرفة إمكانية تطبيقها في ديوان الضرائب، وأثرها في تفعيل وسائل مكافحة التهرب الضريبي. اعتمد البحث على المنهجين أولهما الاستنباطي لتحديد محاور المشكلة ووضع الفرضيات، والثاني الاستقرائي لاختبار الفرضيات، وكذلك المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالبحث، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي. سعى الباحثان إلى اختبار الفرضيات التالية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والتهرب الضريبي. تطبيق مبادئ الحوكمة يعمل على الحد من التهرب الضريبي الإجراءات التي يقوم بها ديوان الضرائب لربط ضريبة أرباح الأعمال تؤثر على مبادئ حوكمة الشركات. وتوصل البحث إلى عدة نتائج، منها أنه توجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والتهرب الضريبي، وعليه وضع الباحثان التوصيات التالية: على إدارة الضرائب الاتحادي التأكد من تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات وتدريب جميع الموظفين بديوان الضرائب على نظام حوكمة الشركات.

دراسة أبو شعبان (2013) بعنوان: العوامل المؤثرة على نظام الالتزام الضريبي الطوعي في فلسطين

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الالتزام الضريبي الطوعي، بما في ذلك دراسة عوامل نجاح هذا النظام ومعيقاته، والتعرف على كيفية تخفيض تكلفة الالتزام الضريبي من خلال تقديم خدمات ملائمة لدافعي الضرائب، والكشف عن مدى أهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وعلاقة هذه المعايير بالالتزام الضريبي الطوعي وكذلك تحديد مدى نجاح تطبيق هذا النظام في فلسطين والعراقيل التي تعيق تطويره. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي للاطلاع على الأبحاث والدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الدراسة الحالية ويشمل ذلك استعراض فلسفة نظام الالتزام الضريبي الطوعي وتأثير وسائل وأدوات الإدارة

الضريبية المختلفة على تعزيز نظام الالتزام الضريبي الطوعي، والتوصيات. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن المعوقات السياسية القائمة في فلسطين والممارسات التعسفية في تحصيل الضرائب من قبل سلطات الاحتلال المتعاقب على فلسطين أثرت سلباً على مستوى الالتزام الضريبي الطوعي للمواطن الفلسطيني وان العقوبات الضريبية وإجراءات الفحص الضريبي تشكل حافزاً لإفصاح دافع الضرائب الفلسطيني عن حقيقة دخله الخاضع والالتزام بسداد الضريبة طوعاً وان تبني معايير المحاسبة الدولية ضمن القوانين الضريبية الفلسطينية يدعم مصداقية القوائم المالية المقدمة من قبل دافع الضرائب للإدارة الضريبية وانه بالإمكان الاستفادة من تجربة تطوير نظام الالتزام الضريبي الطوعي في المملكة الإسبانية في إنجاح نظام الالتزام الضريبي الطوعي في فلسطين. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: الحاجة إلى تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل المشرع الفلسطيني لتجنب المشاكل الناتجة عن اختلاف معايير إعداد القوائم المالية والاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، وضع خطة تطوير شامله لتحسين مستوى الالتزام الضريبي الطوعي بحيث تشمل مختلف أركان المنظومة الضريبية في فلسطين وهي الإدارة الضريبية والمكاف الضريبي والقانون الضريبي والعمل على تطوير خدمات دافعي الضرائب.

دراسة قباجة (2008): بعنوان "أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة بحيث تم اختيار عينة عشوائية من 20 شركة من أصل 28 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لعام 2005 حتى نهاية عام 2006 وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لتحديد أثر التغيير في جودة الحوكمة على الأداء المالي، ممثلاً في العائد على حقوق الملكية وعائد الاستثمار وسعر السهم إلى ربحيته والعديد من النسب. وتوصلت الدراسة لنتائج عديدة كان من أهمها وجود علاقة طردية ما بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة وتحسين أداء

الشركة والعائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار، وأوصت الدراسة بإمكانية اعتماد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية على مستوى فاعلية حوكمة الشركات في ترشيد قراراتهما الاستثمارية وضرورة الاعتماد على مؤشر للحوكمة يتم من خلاله تقييم فاعلية الحوكمة في فلسطين.

دراسة جودة (2008): بعنوان " مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية - دراسة حالة بنك فلسطين "

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع الحوكمة المؤسسية في بنك فلسطين وفق لمبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وتم استخدام كل من متغير الجنس والعمر والدرجة العلمية والتخصص العلمي وسنوات الخبرة والموقع الوظيفي. وتوصلت إلى ان بنك فلسطين يلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية بدرجة مرتفعة، وان تطبيق هذه المبادئ يؤثر إيجاباً على مؤشرات أداء البنك، وان البنك يلتزم بمبادئ الإفصاح والشفافية ويبني نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة، وان تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر إيجاباً على مؤشرات أداء المصرف، وانه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في إجابات المبحوثين حول تطبيق مبادئ الحوكمة في بنك فلسطين تعزى للمتغيرات الشخصية التالية (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة، الموقع الوظيفي) وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير تعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مجال الحوكمة المؤسسية من خلال اعتماد نموذج الحوكمة المقترح كإطار عمل ملزم للمصارف في فلسطين، كما وأوصت الدراسة بإستحداث مجلس إدارة البنك للجنة مختصة بإدارة المخاطر وتكون مهمتها تحديد وتصنيف المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ورسم استراتيجيات خاصة للتعامل مع كل خطر.

دراسة يعقوب واخرون (2007)، بعنوان " أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وتحديد وعاء ضريبة الدخل- دراسة في قسم الشركات في البيئة العامة للضرائب -"

هدفت هذه الدراسة إلى الاستفادة من تطبيق قواعد الحوكمة من خلال بعض آلياتها لتحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية ومعرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وذلك لتعزيز الثقة في التقارير المقدمة للهيئة العامة للضرائب لتحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل وكانت أهم التوصيات ضرورة تبني مبادئ حوكمة الشركات في الشركات العراقية من خلال إصدار قواعد حوكمة تلزم الشركات بتطبيقها عن طريق تشكيل لجنة حوكمة تشترك فيها عدة جهات مسؤولة في الدولة وينبغي أن يكون هناك تعاون فعال في الشركة بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية والمدققين لتوفير حوكمة جيدة وفعالة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة (ZAKARIYA, 2015) بعنوان: "محددات التهرب الضريبي: أدلة من نيجيريا"

هدفت إلى تحديد العوامل التي تؤثر على التهرب الضريبي من وجهة نظر دافعي الضرائب النيجريين، ولكي يتحقق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهج المسح، حيث كان نطاق واختيار المشاركين في هذه الدراسة من إجمالي عدد دافعي الضرائب في الدولة، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد في تحليل البيانات التي تم جمعها، لتحديد العلاقة بين المتغيرات، ونتائج الدراسة تشير إلى أن النظام الضريبي، مستوى الدخل ومستوى التعليم لديها علاقة ايجابية هامة مع التهرب من دفع الضرائب، ومن ناحية أخرى معدل الضريبة والفساد، يشير إلى علاقة ايجابية ولكنها ليست مرتبطة بشكل كبير مع التهرب من دفع الضرائب، لذلك أوصت الدراسة بأنه يجب على الحوكمة أن تقوم بتحسين النظام الضريبي، من خلال تعديل القوانين والسياسات التي من شأنها تشجيع الناس على دفع الضرائب طواعية.

دراسة (Agabdi 2011) بعنوان: محددات الالتزام الضريبي

تناولت الدراسة محددات الالتزام الضريبي. تكمن أهمية الدراسة في معرفة كيفية تأثير مواقف دافعي الضرائب على سلوك الالتزام الضريبي في غانا، بيان مستوى الالتزام الضريبي في غانا. هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص ومستوى المعرفة الضريبية لدافعي الضرائب في أكرا، تحديد مستوى الالتزام بضريبة القيمة المضافة بين التجار في أكرا. توصلت الدراسة إلى أن الالتزام بتقديم الخدمة من قبل وكالات التحصيل الضريبي يعد من أكبر المشاكل التاريخية التي تعاني منها غانا،

يلاحظ الباحثان أن هذه الدراسة تناولت محددات الالتزام الضريبي.

دراسة (Palil 2010) بعنوان: محددات المعرفة الضريبية والالتزام الضريبي بنظام التقدير الذاتي في ماليزيا

تناولت الدراسة محددات المعرفة الضريبية والالتزام الضريبي بنظام التقدير الذاتي في ماليزيا. تكمن أهمية الدراسة في قلة البحوث التي تناولت مدى تأثير المعرفة بالتشريعات الضريبية على سلوك دافعي الضرائب، توضيح أهمية المعرفة الضريبية وتأثيرها على سلوك دافعي الضرائب. هدفت الدراسة إلى دراسة علاقة المعرفة الضريبية بالالتزام الضريبي عند استخدام نظام التقدير الذاتي. توصلت الدراسة إلى أن لدافعي الضريبة الماليزيين معرفة جيدة بالتشريعات الضريبية وفقاً لنظام التقدير الذاتي مقارنة بالنظام التقليدي.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد أن تم استعراض أهداف ونتائج الدراسات السابقة نلاحظ أن لكل دراسة اتجاه معين حاولت البحث فيه مع اشتراكها جميعها بنفس المضمون، حيث حاولت تناول الالتزام الضريبي والحوكمة بنفس الوقت، لذلك كانت الدراسات متنوعة بين شقي البحث وهو الحوكمة والالتزام الضريبي، فلو اتجهنا إلى موضوع الحوكمة نجد أن دراسة كل من (قيدوم، 2019، ودراسة عمار، 2018، ودراسة حسن، 2018، وأيضاً دراسة جعفر، 2017، إضافة إلى دراسة الأغا

2016، ودراسة علي ومنصور، 2013، ودراسة قباجة، 2008، ودراسة جودة، 2008، ودراسة يعقوب واخرون، 2007)، جميع هذه الدراسات قد تناولت أثر الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي، وأثر الحوكمة في أداء الشركات، وتناولت دراسة أثر الحوكمة في مستوى الالتزام الضريبي، وأثرها أيضاً في تطوير طرق الفحص الضريبي، كما تناولت دراسة أخرى أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات، ومبادئ تطبيق الحوكمة في المصارف الفلسطينية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تناولت دراسات أخرى الالتزام الضريبي، كدراسة كل من: (دراسة عوض، 2019، ودراسة الشويريف، 2016، ودراسة أبو شعبان، 2013، ودراسة (Agabdi 2011)، ودراسة (Palil 2010).

وهناك دراسة أخرى تناولت موضوع التهرب الضريبي، وقد عمدت أن أضع دراسة حول هذا الموضوع كون عدم الالتزام هو مصطلح مرادف للتهرب الضريبي وهي دراسة (2015،ZAKARIYA)

أما بالنسبة للدراسات التي حاولت تفسير ظاهرة دور حوكمة الشركات على الالتزام الضريبي، فلم أجد إلا دراسة واحدة وهي دراسة جعفر (2017)، حيث حاولت هذه الدراسة تفسير دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوى الالتزام الضريبي للممولين.

وقد تميزت دراستي هذه عن الدراسات السابقة في كونها تبحث في اثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي، وهي الدراسة الاولى في فلسطين بهذا العنوان، ولطن تم الرجوع الى الدراسات السالفة الذكر للاستفادة منها في بعض الامور من الجانب الادبي للدراسة وفي الاستبانة، فقد تم الرجوع الى الدراسات الفلسطينية كدراسة كل من (أبو شعبان، 2013)، (الاغا، 2016)، (قباجة، 2008)، (جودة، 2008)

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة، وإجراءات الدراسة.

منهجية الدراسة

المنهج: هو الأسلوب المنظم الذي يتخذه الباحث لحل مشكلة بحثه (قواسمة وآخرون، 2003). تم استخدام المنهج الوصفي، وهو المنهج الذي يقوم على وصف ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها، ويتطلب ذلك عدم التحيز أثناء الوصف كما يتطلب دراسة الحالة والمسح الشامل أو مسح العينة. (قواسمة وآخرون، 2003).

مجتمع الدراسة والعينة

تكون مجتمع الدراسة من شركات القطاع الصحي الخاص في فلسطين كما يلي:

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في كل من مصانع أدوية وعددها 43، وشركات ومستودعات أدوية وعددها 63، ومستشفيات خاصة وعددها 32، وجميعها تقع ضمن دائرة البحث وهي الضفة الغربية. المصدر: (وزارة الصحة الفلسطينية- رام الله، 2020) اما عينة الدراسة وهم من الموظفين العاملين في هذه المؤسسات مقسمين إلى: (مدير، رئيس قسم، موظف، غير ذلك) وقد تم الحصول على آلية التواصل مع هؤلاء الموظفين من خلال وزارة الصحة في رام الله، تم الاتصال مع أفراد عينة الدراسة وإعلامهم بفكرة الدراسة وهدفها وأخذ موافقتهم على المشاركة.

أسلوب توزيع الاستثمارات

تم توزيع الاستثمارة المصممة لغرض البحث على الأفراد الذين أبدوا موافقتهم والبالغ عددهم (600) موظف (وهم مختصون اداريون من تخصصات المحاسبة والادارة والمالية وغير ذلك، وليسوا اطباء او مرضيين او ما شابه)، وبعد جمع الاستثمارات من الموظفين العاملين في المؤسسات المذكورة

أعلاه تم جمع (550) استمارة من مختلف المؤسسات. تم استبعاد ما مقداره (50) استمارة غير صالحة للتحليل الإحصائي. العينة بصورتها النهائية قد بلغت (500) موظف من مختلف المؤسسات المختارة.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الدراسة وهي الاستمارة والتي تقيس أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي، حيث تم تقسيم الاستمارة على النحو التالي:

القسم الأول: يحتوي على عنوان الدراسة وفقرات إرشادية للمستجيبين.

القسم الثاني: يحتوي على البيانات شخصية شملت عدد من المتغيرات قسمت إلى عدة تصنيفات وهي:

(التحصيل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص العلمي، طبيعة العمل)

القسم الثالث: ويحتوي على مجالات الدراسة وأبعادها وقد كانت مقسمة على النحو التالي:

أولاً: المجال المتعلق بمبادئ الحوكمة في القطاع الصحي وتقسم إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مبدأ حماية حقوق المساهمين ويضم (7) أسئلة

المحور الثاني: مبدأ المساواة بين المساهمين ويضم (7) أسئلة

المحور الثالث: مبدأ دور أصحاب المصالح ويضم (6) أسئلة

المحور الرابع: مبدأ الإفصاح والشفافية ويضم (9) أسئلة

المحور الخامس: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ويضم (9) أسئلة

ثانياً: المجال الثاني: الالتزام الضريبي ويضم (13) سؤال

كيفية إعداد وتطوير الأداة:

قامت الباحثة بتطوير استبانة من أجل التعرف على أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي، وذلك تبعا للخطوات التالية:

1- الاطلاع على عدد من الاستبيانات في هذا المجال.

2- استشارة أصحاب الخبرة والاختصاص من المشرفين في مجال إعداد وتطوير الاستبيانات كأداة بحثية.

صدق الأداة

تم التأكد من مؤشرات الصدق للاستمارة بالطريقتين التاليتين:

أولاً: الصدق الظاهري

تم عرض المقياس بصورته الأولية على (3) من أعضاء هيئة التدريس في جامعات مختلفة، وطلب منهم إبداء الرأي بوضوح الصياغة، وانتماء الفقرات للأداة، ومناسبتها للبيئة الفلسطينية، وإبداء أي ملاحظات تتعلق بالحذف أو الإضافة، وتم اعتماد إجماع (3) محكمين للحكم على صلاحية الفقرات.

ثانياً: الصدق الداخلي

يعرف الصدق بأنه الدرجة التي يقيس بها الاختبار الدراسة التي وضع لقياسها، ولتحديد صدق الأداة الظاهري تم عرضها على المشرف الأكاديمي حيث أفاد بضرورة إجراء بعض التعديلات عليها لتكون صالحة لأغراض جمع البيانات من أفراد العينة حيث تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (30) فقرة.

جدول (1): الصندق الداخلي لفقرات الأداة

الرقم	معامل الثبات	الدلالة
مبدأ حماية حقوق المساهمين		
1	.794	0.00
2	.780	0.00
3	.627	0.00
4	.590	0.00
5	.736	0.00
6	.691	0.00
7	.535	0.00
مبدأ المساواة بين المساهمين		
1	.757	0.00
2	.608	0.00
3	.584	0.00
4	.643	0.00
5	.686	0.00
6	.478	0.00
7	.630	0.00
مبدأ دور أصحاب المصالح		
1	.782	0.00
2	.685	0.00
3	.640	0.00
4	.601	0.00
5	.806	0.00
6	.641	0.00
مبدأ الإفصاح والشفافية		
1	.686	0.00
2	.587	0.00
3	.788	0.00
4	.721	0.00
5	.631	0.00
6	.602	0.00
7	.696	0.00
8	.745	0.00
9	.728	0.00
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة		
1	.671	0.00
2	.623	0.00

الرقم	معامل الثبات	الدلالة
3	.633	0.00
4	.472	0.00
5	.805	0.00
6	.765	0.00
7	.821	0.00
8	.514	0.00
9	.732	0.00
الالتزام الضريبي		
1	.653	0.00
2	.671	0.00
3	.574	0.00
4	.476	0.00
5	.361	0.00
6	.507	0.00
7	.529	0.00
8	.622	0.00
9	.530	0.00
10	.543	0.00
11	.678	0.00
12	.500	0.00
13	.631	0.00

يوضح الجداول السابقة الاستدلال على وجود ارتباط واتساق داخلي بين فقرات الاستبانة عن طريق حساب معامل الارتباط بيرسون وكان ذلك مؤشراً لوجود صدق اتساق داخلي بين فقرات مجالات الدراسة مع درجاتها الكلية، حيث أن جميع معاملات الارتباط عالية ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)

ثبات الأداة

ولاستخراج معامل ثبات الأداة التي استخدمتها الدراسة تم حساب معامل الثبات باستخدام اختبار (كرونباخ ألفا) حيث بلغ معامل ثبات الأداة عليه (0.95) وهو معامل ثبات جيد جداً لإجراء هذه الدراسة واعتماد هذه الأداة كأداة مناسبة لهذه الدراسة.

كما حصلت مجالات الدراسة على معامل ثبات مختلفة، حيث حصل:

جدول (2): معاملات الثبات للمجالات

معامل الثبات	عدد الفقرات	أسماء المجالات
80.7%	7	المحور الأول: مبدأ حماية حقوق المساهمين
73.7%	7	المحور الثاني: مبدأ المساواة بين المساهمين
78.0%	6	المحور الثالث: مبدأ دور أصحاب المصالح
85.8%	9	المحور الرابع: مبدأ الإفصاح والشفافية
84.75%	9	المحور الخامس: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة
81.2%	13	المجال الثاني: الالتزام الضريبي

يتضح من نتائج الجدول رقم (2) ان معاملات الثبات لمجالات الدراسة كانت ما بين جيدة وجيدة جداً، فأدناها كان المحور الثاني مبدأ المساواة بين المساهمين حيث بلغ 78.7% واعلاها كان المحور الرابع مبدأ الإفصاح والشفافية حيث بلغ 85.8% وهو معدل ثبات جيد جداً ويعتبر مرتفع.

إجراءات الدراسة

- 1- تم اعداد الاستبيان بصورته النهائية وتحكيمه من قبل المختصين.
- 2- تحديد مجتمع الدراسة والذي يتكون من الموظفين العاملين في المؤسسات الصحية.
- 3- توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة واسترجاعها.
- 4- تم فحص الاستبيانات وفرزها للتأكد من صحة عدد الاستبيانات،وتم تم تفرغ المعلومات في الجداول إحصائية خاصة من أجل معالجتها إحصائياً.

متغيرات الدراسة

لقد اشتملت الدراسة على ثلاثة أنواع من المتغيرات وهي:

أولاً: متغيرات ديموغرافية

➤ التحصيل العلمي

➤ سنوات الخبرة

➤ التخصص العلمي

➤ طبيعة العمل

ثانياً: متغيرات مستقلة

➤ مبادئ حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص

مبدأ حماية حقوق المساهمين

مبدأ المساواة بين المساهمين

مبدأ دور أصحاب المصالح

مبدأ الإفصاح والشفافية

مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

ثالثاً: متغيرات التابعة

➤ تشتمل الدراسة على متغير تابع وحيد يتمثل في الالتزام الضريبي

المعالجة الإحصائية

لابد معالجة البيانات التي تم إدخالها إلى جهاز الحاسوب والتي تم الحصول عليها من

خلال الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة باستخدام برنامج (spss) وذلك باستخدام ما يلي:

1. استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الإستبانة

2. اختبار (تحليل التباين الأحادي) (One Way ANOVA)

3. اختبار (تحليل الانحدار الخطي البسيط).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو (أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي)، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول (3): خصائص العينة الديموغرافية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
التحصيل العلمي		
دبلوم فأقل	52	10.4%
بكالوريوس	277	55.4%
ماجستير	129	25.8%
دكتوراه	42	8.4%
سنوات الخبرة		
أقل من 5 سنوات	104	20.8%
من 5-10 سنوات	266	53.2%
أكثر من 10 سنوات	130	26.0%
التخصص العلمي		
محاسبة	142	28.4%
إدارة أعمال	170	34.0%
مالية	120	24.0%
غير ذلك	68	13.6%
طبيعة العمل		
مدير	54	10.8%
رئيس قسم	123	24.6%
موظف	252	50.4%
غير ذلك	71	14.2%
المجموع	500	100.0%

يتضح من الجدول السابق رقم (3) أنه أغلب أفراد عينة الدراسة مؤهلاتهم العلمية كانت بكالوريوس، حيث حصلت على نسبة مقدارها 55.4%، بينما كانوا حملة الماجستير ما نسبته 25.8%، أما حملة الدبلوم فأقل فقد كانوا بنسبة 10.4%، وحملة الدكتوراه وهي النسبة الأقل فقد كانوا 8.4%.

كما تبين أيضاً أن ما نسبته 20.8% قد كانت سنوات خبرتهم أقل من خمس سنوات، و53.2% كانت من 5-10 سنوات، و26% منهم كانت سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات.

كما ويتضح من الجدول السابق أن ما نسبته 28.4% كانوا من تخصص المحاسبة، و34% كانوا إدارة أعمال، و42% كانوا من تخصص المالية، و13.6% كانوا غير هذه التخصصات التي ذكرت سابقاً.

كما تبين أن 10.8% من أفراد عينة الدراسة كانوا مدراء، وما نسبته 24.6% كانوا رئيس قسم، وأن ما نسبته 50.4% كانوا موظفين، و14.2% منهم كانوا غير ذلك.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: (ما أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟)

وللإجابة عن السؤال السابق فقد قامت الباحثة بتقسيم السؤال الرئيس إلى خمس أسئلة فرعية، وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج:

الإجابة على السؤال الأول

ما أثر مبدأ حماية حقوق المساهمين في شركات القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال مبدأ حماية حقوق المساهمين

درجة الإجابة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	ترتيب	رقم
عالية	79%	.64594	3.9400	المساهمون وحدهم هم أصحاب الحق في تعيين وفصل أعضاء مجلس الإدارة.	4	1.
عالية	75%	.90777	3.7600	يراعي القطاع الصحي كافة حقوق المساهمين الأساسية التي كفلها القانون الفلسطيني.	1	2.
عالية	75%	.68068	3.7600	يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية التي يقوم بها القطاع.	7	3.
عالية	74%	.94434	3.7000	يعامل القطاع جميع المساهمين بطريقة متساوية.	2	4.
عالية	72%	.93902	3.6000	يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح.	6	5.
عالية	72%	.98261	3.5800	يشارك المساهمون في سياسات المكافآت لكبار المساهمين ومجلس الإدارة.	5	6.
متوسطة	68%	1.0186 6	3.3800	يسمح للمساهمين حضور الاجتماعات والتصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.	3	7.
عالية	73%	.60199	3.6743	مبدأ حماية حقوق المساهمين		

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمحور مبدأ حماية حقوق المساهمين وقد

تبين أن المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (3.67)، وبدرجة استجابة عالية.

الإجابة على السؤال الثاني

ما أثر مبدأ المساواة بين المساهمين في شركات القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محور المساواة بين المساهمين

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
1.	يحق لجميع للمساهمين الاطلاع على المعلومات.	4.0800	.84559	82%	عالية
2.	تسمح الادارة للمساهمين في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال.	3.9200	.79679	78%	عالية
3.	يتم إعطاء نفس الحقوق للمساهمين في القطاع	3.8600	.74935	77%	عالية
4.	يؤدي حماية حقوق المساهمين إلى إصدار قرارات ضريبية سليمة.	3.7000	.87838	74%	عالية
5.	يتم حماية صغار المساهمين	3.6000	.77537	72%	عالية
6.	يضمن القطاع لكل المساهمين أن يتمتعون بكافة الحقوق المخولة لهم.	3.4600	.85432	69%	عالية
7.	يتم حماية حقوق صغار المساهمين من أساليب الغش.	3.4000	.93902	68%	متوسطة
	المساواة بين المساهمين	3.7171	.52072	74%	عالية

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمحور المساواة بين المساهمين وقد تبين أن

المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (3.71)، وبدرجة استجابة عالية.

الإجابة على السؤال الثالث

ما أثر مبدأ دور أصحاب المصالح في شركات القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في دور أصحاب المصالح

درجة الإجابة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	ترتيب	رقم
عالية	78%	.78181	3.9000	يتبع القطاع إجراءات واضحة وشفافية في التعامل مع جميع أصحاب المصالح في القطاع.	3	1.
عالية	75%	.91327	3.7400	يتم الحصول على المعلومات ذات صلة بالقطاع في الوقت المناسب.	2	2.
عالية	70%	.90068	3.5200	يراعي القطاع في تقديم خدماته وممارسة نشاطاته الجوانب الاجتماعية والأخلاقية.	4	3.
عالية	69%	1.15285	3.4400	يعترف القطاع بحقوق أصحاب المصالح بشكل واضح.	5	4.
متوسطة	64%	1.38703	3.2000	يحصل الموظفون في القطاع على التدريب المناسب والمستمر والذي ينمي مهاراتهم.	6	5.
متوسطة	60%	1.06859	2.9800	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح في القطاع من متعاملين ودائنين.	1	6.
عالية	69%	.72667	3.4633	دور أصحاب المصالح		

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمحور دور أصحاب المصالح وقد تبين أن

المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (3.46)، وبدرجة استجابة عالية.

الإجابة على السؤال الرابع

ما أثر مبدأ الإفصاح والشفافية في شركات القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في الإفصاح والشفافية

درجة الإجابة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	ترتيب	رقم
عالية	79%	.79980	3.9600	يتم إتاحة المعلومات لجميع العملاء.	4	1.
عالية	76%	.74074	3.8200	يتم الالتزام بدليل حوكمة الشركات الفلسطيني.	2	2.
عالية	75%	1.03176	3.7600	ينشر القطاع أنشطته عبر صفحاتها الإلكترونية على شبكة الانترنت.	9	3.
عالية	74%	.94434	3.7000	يكفل القانون حق التعويض لأصحاب المصالح	6	4.
عالية	71%	.77950	3.5600	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي الى القطاع.	7	5.
عالية	70%	.94413	3.4800	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية.	1	6.
متوسطة	68%	1.05728	3.3800	يلتزم القطاع بإعداد وعرض القوائم المالية.	3	7.
متوسطة	66%	.90090	3.3000	يستعمل القطاع الوسائل الإعلامية المتاحة في المجتمع المحلي لنشر قراراتها.	8	8.
متوسطة	60%	1.05936	3.0000	يقوم القطاع بدراسة ملاحظات المدقق الخارجي على القوائم المالية.	5	9.
عالية	71%	.63268	3.5511	الإفصاح والشفافية		

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمحور الإفصاح والشفافية وقد تبين أن

المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (3.55)، وبدرجة استجابة عالية.

الإجابة على السؤال الخامس

ما أثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في شركات القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مسؤوليات مجلس الإدارة

درجة الإجابة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	ترتيب	رقم
عالية	78%	.82155	3.9200	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على أهداف القطاع	8	1.
عالية	75%	.83893	3.7600	تقع مسؤولية أداء القطاع على مجلس الإدارة.	6	2.
عالية	75%	.97689	3.7400	يحرص القطاع على ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات للمهنة.	1	3.
عالية	75%	.82082	3.7400	يقوم مجلس الإدارة في تشكيل اللجان عند الحاجة لذلك	9	4.
عالية	74%	.78666	3.6800	يشارك رؤساء المجلس في رسم سياسات العمل.	2	5.
عالية	73%	.73857	3.6600	يتم اطلاع أعضاء المجلس على كافة القوانين والتعليمات الأساسية التي تنظم العمل للقطاع.	5	6.
عالية	71%	.90001	3.5400	يهتم القطاع دائماً في حاجات ومشاكل الموظفين.	3	7.
عالية	70%	.92266	3.4800	يمتاز أعضاء المجلس بمؤهلات علمية مناسبة.	7	8.
متوسطة	62%	.77123	3.0800	يتخذ مجلس الإدارة إجراءات تضمن تطبيق دليل لأخلاقيات والتزام جميع الموظفين به.	4	9.
عالية	72%	.56625	3.6222	مسؤوليات مجلس الإدارة		

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمحور مسؤوليات مجلس الإدارة وقد تبين أن المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (3.62)، وبدرجة استجابة عالية.

جدول (9) المجال الكلي لمبادئ الحوكمة

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
1.	مبدأ حماية حقوق المساهمين	3.6743	.60199	73%	عالية
2.	مبدأ المساواة بين المساهمين	3.7171	.52072	74%	عالية
3.	مبدأ دور أصحاب المصالح	3.4633	.72667	69%	عالية
4.	مبدأ الإفصاح والشفافية	3.5511	.63268	71%	عالية
5.	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	3.6222	.56625	72%	عالية
	مبادئ الحوكمة	3.6056	.50389	72%	عالية

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمبادئ الحوكمة، وقد تبين أن المتوسط الحسابي لهذا المجال قد كانت (3.60) وبدرجة استجابة عالية.

الالتزام الضريبي

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الالتزام الضريبي

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
1.	يقدم القطاع البيان الضريبي السنوي	3.9200	.84559	78%	عالية
2.	الاطلاع على تعديلات معايير إعداد القوائم المالية في الدول المتطورة يساعد على تطوير معايير إعداد القوائم المالية للأغراض الضريبية في فلسطين	3.8800	.79174	78%	عالية
3.	يطبق القانون الضريبي بحيث يقوم كل فرد بدفع الضريبة بعدالة وبمبالغ صحيحة	3.8600	1.25041	77%	عالية

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
4.	2	3.8400	.96761	77%	عالية
5.	8	3.7400	.91327	75%	عالية
6.	5	3.6800	.88270	74%	عالية
7.	13	3.5600	عالية	71%	عالية
8.	10	3.5000	.90090	70%	عالية
9.	4	3.4400	.85314	69%	عالية
10.	11	3.4400	1.15285	69%	عالية
11.	6	3.4000	.93902	68%	متوسطة
12.	12	3.1800	1.29265	64%	متوسطة
13.	7	2.9800	1.06859	60%	متوسطة
		3.5708	.54948	71%	عالية

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمجال الالتزام الضريبي وقد تبين أن

المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (3.57)، وبدرجة استجابة عالية.

جدول (11) المجال الكلي للدراسة

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
1	مبادئ الحوكمة	3.6056	.50389	72%	عالية
2	الالتزام الضريبي	3.5708	.54948	71%	عالية
	مبادئ الحوكمة	3.5998	.50197	72%	عالية

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة وللمجال الكلي حيث تبين أن المتوسط الحسابي للأداة ككل قد بلغ (3.59) وبدرجة استجابة عالية.

النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

سيتم في هذا الفصل من الدراسة مناقشة الفرضيات التي تدرس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي بأبعادها (حماية حقوق المساهمين، مبدأ المساواة بين المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة)، على الالتزام الضريبي، واختبار هذه الفرضيات استخدمت الباحثة الاختبارات التالية لمعرفة درجة تأثير كل عامل من العوامل المستقلة على الالتزام الضريبي:

1. مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون (Person Correlation Matrix).
2. اختبار تباين الانحدار للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار.
3. نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لفحص الفرضيات الرئيسية.
4. نموذج الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لفحص الفرضيات الفرعية.
5. مصفوفة معاملات الارتباط (Person Correlation) بين العوامل المستقلة

6. معاملات تضخم التباين (VIF) بين العوامل المستقلة للكشف عن وجود مشكلة التعددية الخطية

▪ مصفوفة معاملات الارتباط (Person Correlation) بين العوامل المستقلة

معاملات الارتباط					العوامل المستقلة
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	مبدأ الإفصاح والشفافية	مبدأ دور أصحاب المصالح	مبدأ المساواة بين المساهمين	مبدأ حماية حقوق المساهمين	
0.799**	0.501**	0.546**	0.484**	---	مبدأ حماية حقوق المساهمين
0.593**	0.450**	0.408**	---		مبدأ المساواة بين المساهمين
0.736**	0.733**	---			مبدأ دور أصحاب المصالح
0.728**	---				مبدأ الإفصاح والشفافية
---					مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) ** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)

يوضح الجدول السابق مصفوفة معاملات الارتباط (Person Correlation) بين العوامل المستقلة، وقد تبين أن معاملات الارتباط أقل من 0.8 مما يعني احتمالية وجود تعدديه خطية ضعيفة.

▪ معاملات تضخم التباين (VIF) بين العوامل المستقلة للكشف عن وجود مشكلة التعددية الخطية

1.

المتغير	Tolerance	VIF	Sig
مبدأ حماية حقوق المساهمين	0.613	1.632	0.000**
مبدأ المساواة بين المساهمين	0.707	1.413	0.000**
مبدأ دور أصحاب المصالح	0.419	2.386	0.000**
مبدأ الإفصاح والشفافية	0.430	2.325	0.000**

* مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل تضخم التباين VIF كان أقل من 10، مما يعني عدم وجود تعدديه خطية وبالتالي يصلح نموذج الانحدار الخطي لفحص الفرضيات.

2.

المتغير	Tolerance	VIF	Sig
مبدأ المساواة بين المساهمين	0.644	1.552	0.539
مبدأ دور أصحاب المصالح	0.373	2.683	0.634
مبدأ الإفصاح والشفافية	0.384	2.607	**0.000
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	0.313	3.194	**0.000

* مبدأ حماية حقوق المساهمين

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل تضخم التباين VIF كان أقل من 10، مما يعني عدم وجود تعدديه خطية وبالتالي يصلح نموذج الانحدار الخطي لفحص الفرضيات.

3.

المتغير	Tolerance	VIF	Sig
مبدأ دور أصحاب المصالح	0.375	2.669	0.100
مبدأ الإفصاح والشفافية	0.374	2.672	0.143
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	0.195	5.131	**0.000
مبدأ حماية حقوق المساهمين	0.347	2.878	0.539

* مبدأ المساواة بين المساهمين

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل تضخم التباين VIF كان أقل من 10، مما يعني عدم وجود تعدديه خطية وبالتالي يصلح نموذج الانحدار الخطي لفحص الفرضيات.

.4

Sig	VIF	Tolerance	المتغير
**0.000	2.215	0.451	مبدأ الإفصاح والشفافية
**0.000	5.011	0.200	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة
0.634	2.879	0.347	مبدأ حماية حقوق المساهمين
0.100	1.545	0.647	مبدأ المساواة بين المساهمين

* مبدأ دور أصحاب المصالح

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل تضخم التباين VIF كان أقل من 10، مما يعني عدم وجود تعدديه خطية وبالتالي يصلح نموذج الانحدار الخطي لفحص الفرضيات.

.5

Sig	VIF	Tolerance	المتغير
**0.000	4.883	0.205	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة
**0.000	2.798	0.357	مبدأ حماية حقوق المساهمين
0.143	1.546	0.647	مبدأ المساواة بين المساهمين
**0.000	2.215	0.451	مبدأ دور أصحاب المصالح

* مبدأ الإفصاح والشفافية

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل تضخم التباين VIF كان أقل من 10، مما يعني عدم وجود تعدديه خطية وبالتالي يصلح نموذج الانحدار الخطي لفحص الفرضيات.

فحص الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني على الالتزام الضريبي.

وللتأكد من صحة الفرضية السابقة، تم استخراج مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون (Correlation Matrix Person) بين العوامل المستقلة والتابعة، والجدول التالي يوضح

هذه النتائج:

جدول (12): مصفوفة معاملات الارتباط (Person Correlation) بين العوامل المستقلة والتابعة

الالتزام الضريبي		العامل المستقل (مبادئ الحوكمة)
0.000	0.312	مبدأ حماية حقوق المساهمين
0.000	0.228	مبدأ المساواة بين المساهمين
0.000	0.257	مبدأ دور أصحاب المصالح
0.000	0.334	مبدأ الإفصاح والشفافية
0.000	0.592	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) ** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)

توضح نتائج الجدول السابق قيم معاملات ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (مبادئ الحوكمة) وبين العامل التابع (الالتزام الضريبي)، وجميعها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وهو ما يشير إلى قوة العلاقة الارتباطية بين تلك العوامل، وبشكل عام تقبل الفرضية السابقة القائلة بوجود علاقة ارتباطية بين مبادئ تطبيق الحوكمة في القطاع الصحي وبين الالتزام الضريبي.

ولمعرفة العوامل الأكثر تأثيراً على الالتزام الضريبي، فقد قامت الباحثة باستخدام معادلة الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) على المتغير (الالتزام الضريبي) كمتغير تابع، و(حماية حقوق المساهمين، مبدأ المساواة بين المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) كمتغيرات مستقلة، ويبين الجدول (13) نتائج الإجابة على سؤال الدراسة.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي.

ومن أجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وكانت نتائج تحليل تباين الانحدار (ANOVA) للنموذج كما هو مبين في الجدول رقم (13).

جدول (13): اختبار تباين الانحدار بين متغير (مبادئ الحوكمة)، وبين (الالتزام الضريبي)

مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
.000 ^b	611.117	25.939	5	129.694	الانحدار
		.042	494	20.968	المتبقي
			499	150.662	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

تبين من الجدول رقم (13) أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وأن قيمة F المحسوبة (611.117)، وهي عالية، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وهذا يدل على وجود تأثير معنوي ذو دلالة عند مستوى ($\alpha=0.05$) (لمبادئ الحوكمة) على (الالتزام الضريبي).

ولمعرفة العوامل الأكثر تأثيراً على الالتزام الضريبي في القطاع الصحي الفلسطيني قامت الباحثة باستخراج معاملات معادلة الانحدار المتعدد، ويبين الجدول (14) نتائج الاختبار.

جدول (14): معاملات معادلة الانحدار للعوامل الأكثر تأثيراً على الالتزام الضريبي

Adjusted R Square	R Square	R	Sig	قيمة (t)	Std. Error	(B)	المتغير	ترتيب
.859	.861	.928a	.267	1.111	.074	.082	الثابت	
			.002	3.159	.026	.082	حماية حقوق المساهمين،	1
			.000	18.566	.022	.410	مبدأ المساواة بين المساهمين	2
			.000	20.396	.021	.424	مبدأ دور أصحاب المصالح	3
			.000	10.506	.024	.251	مبدأ الإفصاح والشفافية	4
			.000	4.970	.039	-.192	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	5

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

تبين نتائج الجدول (14) إلى وجود علاقة إيجابية دالة بين (العوامل الأكثر تأثيراً على الالتزام الضريبي)، وبين العوامل المستقلة، حيث تشير قيم مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون إلى وجود علاقة إيجابية بين العوامل كافة وبين الالتزام الضريبي. وقد تبين وجود علاقة قوية بين مبدأ دور أصحاب المصالح وبين الالتزام الضريبي، كما تبين وجود علاقة قوية بين مبدأ المساواة بين المساهمين وبين الالتزام الضريبي.

ولمعرفة تأثير كل عامل من العوامل المستقلة على الالتزام الضريبي، فقد قام الباحثة بتقسيم الفرضية السابقة إلى خمسة فرضيات فرعية وفحصها باستخدام معادلة الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)، ويبين الجدول (15) نتائج الإجابة على فرضية الدراسة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي:

ومن أجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (15).

جدول (15): اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (حماية حقوق المساهمين)، وبين (الالتزام الضريبي)

Adjusted R Square	R Square	R	Sig	قيمة (t)	Std. Error	(المعامل β)	المتغير
.325	.326	.571a	.000	13.242	.125	1.655	الثابت
			.000	15.527	.034	.521	الملموسية

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)

تبين من الجدول رقم (15)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، وأن قيمة معامل التحديد (32.6%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية

لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول أن حماية حقوق المساهمين يؤثر بنسبة 32.6% على الالتزام الضريبي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي:

ومن أجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (16).

جدول (16): اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (المساواة بين المساهمين)، وبين (الالتزام الضريبي)

Adjusted R Square	R Square	R	Sig	قيمة (t)	Std. Error	المعامل (β)	المتغير
.452	.453	.673a	.000	7.089	.131	.930	الثابت
			.000	20.313	.035	.710	الملموسية

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)

تبين من الجدول رقم (16)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (45.3%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول أن مبدأ المساواة بين المساهمين يؤثر بنسبة 45.3% على الالتزام الضريبي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي:

ومن أجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (17).

جدول (17) اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (دور أصحاب المصالح)، وبين (الالتزام الضريبي)

Adjusted R Square	R Square	R	Sig	قيمة (t)	Std. Error	المعامل (β)	المتغير
.695	.696	.834a	.000	20.965	.066	1.386	الثابت
			.000	33.773	.019	.631	الملموسية

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

تبين من الجدول رقم (17)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (69.6%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول أن مبدأ دور أصحاب المصالح يؤثر بنسبة 69.6% على الالتزام الضريبي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي

ومن أجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (18).

جدول (18) اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (الإفصاح والشفافية)، وبين (الالتزام الضريبي)

Adjusted R Square	R Square	R	Sig	قيمة (t)	Std. Error	المعامل (β)	المتغير
.601	.602	.776a	.000	13.300	.089	1.178	الثابت
			.000	27.448	.025	.674	الملموسية

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

تبين من الجدول رقم (18)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (60.2%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول أن مبدأ الإفصاح والشفافية يؤثر بنسبة 60.2% على الالتزام الضريبي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي:

ومن أجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (19).

جدول (19) اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (مسؤوليات مجلس الإدارة)، وبين (الالتزام الضريبي)

Adjusted R Square	R Square	R	Sig	قيمة (t)	Std. Error	المعامل (β)	المتغير
.528	.529	.727a	.000	9.269	.109	1.014	الثابت
			.000	23.657	.030	.706	الملموسية

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

تبين من الجدول رقم (19)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (52.9%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول أن مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر بنسبة 52.9% على الالتزام الضريبي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج وتفسيرها والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج وتفسيرها والتوصيات

تمهيد

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وفهم العلاقة ما بين تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي، من خلال التعرف على أبعاد مبادئ الحوكمة، وربط هذه المحاور بعلاقة مع الالتزام الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها وفرضياتها وجمع البيانات حولها، تم تصميم استبانة وزعت على جميع أفراد عينة الدراسة وبعد جمع البيانات وتحليلها تم التوصل إلى النتائج التالية:

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: ما أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

وللإجابة عن السؤال السابق فقد قامت الباحثة بتقسيم السؤال الرئيس إلى خمس أسئلة فرعية، وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ما أثر مبدأ حماية حقوق المساهمين في شركات القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

أشارت النتائج المتعلقة بمحور مبدأ حماية حقوق المساهمين أن المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (3.67)، وبدرجة استجابة عالية، إذ تؤكد عينة الدراسة هنا بأن المساهمين وحدهم هم أصحاب الحق في تعيين وفصل أعضاء مجلس الإدارة، كما يراعي القطاع الصحي الفلسطيني كافة حقوق المساهمين الأساسية التي كفلها لهم القانون الفلسطيني، أضف إلى ذلك بأن المساهمون يقومون بالإطلاع على جميع العمليات الرئيسية التي يقوم بها القطاع، ويعامل القطاع جميع المساهمين بطريقة متساوية.

ومن وجهة نظر الباحثة تعتبر ثقة المساهمين والمستثمرين بأن الأموال التي سيستثمرونها لن يساء استخدامها من قبل مديري الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين، وأن هذه الأموال ستوظف بالشكل الأمثل الذي يراعي مصالحهم، بمثابة أحد أهم العوامل في نشوء وتطور أسواق رأس المال، وتظهر عدة دراسات وأبحاث وجود ارتباط إيجابي بين جودة الحوكمة في الشركات واستعداد المستثمرين للمساهمة في هذه الشركات ومستوى العلاوة، التي يمكن أن يدفعها المستثمرون في هذه الأسهم.

وبالإطلاع على الدراسات السابقة للبحث تبين أن هذه النتيجة تتفق ودراسة كل من:

الاعا (2016)، حيث بينت الدراسة، ويأتي في مقدمة هذه المبادئ مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ويليه مبدأ الإفصاح والشفافية، ويليه مبدأ حماية حقوق المساهمين، ويليه مبدأ المساواة بين المساهمين، ويليه مبدأ دور أصحاب المصالح.

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ما أثر مبدأ المساواة بين المساهمين في شركات القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

أشارت النتائج المتعلقة بمحور مبدأ المساواة بين المساهمين أن المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (3.71) وبدرجة استجابة عالية.

إذ كان هناك انسجام وتوافق في آراء عينة الدراسة حول حقوق جميع المساهمين في الإطلاع على المعلومات، كما تسمح الإدارة للمساهمين في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، أضف إلى ذلك يتم إعطاء نفس الحقوق للمساهمين في القطاع، ويؤدي حماية حقوق المساهمين إلى إصدار قرارات ضريبية سليمة.

ومن وجهة نظر الباحثة فإن مبدأ المساواة بين حقوق المساهمين هو مبدأ مهم وحيوي لتطبيق مبادئ الحوكمة، إذ تعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحققهم في الدفاع عن

حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة علي القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من التجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الإطلاع علي كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء التنفيذيين.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة قيدوم (2019)، ودراسة الاغا (2016)، ودراسة الشويرف

(2016)،

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ما أثر مبدأ دور أصحاب المصالح في شركات القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

أشارت النتائج المتعلقة بمحور مبدأ دور أصحاب المصالح أن المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (3.46) وبدرجة استجابة عالية.

حيث أفادت عينة الدراسة في هذا المحور بأن القطاع الصحي يتبع إجراءات واضحة وشفافية في التعامل مع جميع أصحاب المصالح في القطاع، كما يتم الحصول على المعلومات ذات صلة بالقطاع في الوقت المناسب، بالإضافة إلى أنه يراعي في تقديم خدماته وممارسة نشاطاته الجوانب الاجتماعية والأخلاقية، ويعترف بحقوق أصحاب المصالح بشكل واضح.

ولكن كان هناك تباين في إجابات أفراد عينة الدراسة حول حصول الموظفين في القطاع الصحي على التدريب المناسب والمستمر والذي ينمي مهاراتهم. أو يتم احترام حقوق أصحاب المصالح في القطاع من متعاملين ودائنين.

وترى الباحثة بأن أصحاب المصالح هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة كالمساهمين والدائنين والموردين والعمال والموظفين والمجتمع. وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف. وعلاقة الشركة بمصالح الأطراف لها دور مهم في عملية إنتاج

السلع والخدمات، وعبرها يمكن أن تحقق الشركة أهدافها الربحية. لذلك لا بد أن تعمل إدارة الشركة على مراعاة حقوق أصحاب المصالح حتى تكون لها سمة طيبة في السوق. وهذه الأطراف لها دور أساسي في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وبخاصة في حالة قيام كل منهم بدوره بصورة تامة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في ظهور أداء جيد في الشركات، يخدم زيادة أرباح المساهمين واستمرارية الشركات. كما أن مبدأ دور أصحاب المصالح يشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة علي الشركة، وحصولهم علي المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعمالين وحملة السندات والموردين والعملاء.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة كل من جعفر (2017)، ودراسة الاغا (2016)

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ما أثر مبدأ الإفصاح والشفافية في شركات القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

أشارت النتائج المتعلقة بمحور الإفصاح والشفافية أن المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (3.55) وبدرجة استجابة عالية.

حيث أجمعت عينة الدراسة بأنه يتم إتاحة المعلومات لجميع العملاء، كما يتم الالتزام بدليل حوكمة الشركات الفلسطيني، بالإضافة إلى أنه يتم نشر أنشطة القطاع الصحي الفلسطيني عبر صفحاتها الإلكترونية على شبكة الانترنت، أضف إلى ذلك بأن القانون يكفل حق التعويض لأصحاب المصالح، كما يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى القطاع.

وترى الباحثة بأن مبدأ الإفصاح والشفافية أمر لازم وضروري لتطبيق الحوكمة في القطاع الصحي، حيث يتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمدراء

التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير، وينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم عن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي والأداء، وحقوق الملكية وأسلوب ممارسة حوكمة الشركات، كما ترى الباحثة بأن الإفصاح والشفافية يجب أن تتضمن لنتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، وأهداف الشركة والمعلومات غير المالية، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في الشركة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل الاغا (2016)، ودراسة جودة (2008).

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس ما أثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في شركات القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي؟

أشارت النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس وهو محور مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة أن المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (3.62)، وبدرجة استجابة عالية. حيث أكدت عينة الدراسة في هذا المحور على قيام مجلس الإدارة بالإشراف على أهداف القطاع، كما تقع مسؤولية أداء القطاع على مجلس الإدارة، أضف إلى ذلك يحرص القطاع على ضمان تطبيق دليل أخلاقيات المهنة، أما مجلس الإدارة فإنه يقوم بتشكيل اللجان عند الحاجة إلى ذلك، كما أن رؤساء المجالس يشاركون في رسم سياسات العمل والخطط الكفيلة بسير العمل على أكمل وجه، ويسمح لأعضاء المجلس بالإطلاع على كافة التعليمات واللوائح والقوانين التي تنظم سير العمل في القطاع الصحي الفلسطيني.

وترى الباحثة بأنه ينبغي أن توفر ممارسات حوكمة القطاع الصحي الخطوات الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه القطاع، وأن تكفل متابعة الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساهمة مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين، كما ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة

أن يعملوا على أساس العلم التام، وبحسن نية، ومع بذل العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين، إضافة إلى ذلك ترى الباحثة بأنه يتعين على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، ويتعين عليه أيضاً أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين، كما ينبغي أن يكون مجلس الإدارة قادراً على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون القطاع الصحي الفلسطيني.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة كل من وتنفق هذه النتائج مع دراسة قيـدوم (2019)، ودراسة الاغا (2016)، ودراسة الشويرف (2016)،

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

مجال الالتزام الضريبي

أشارت النتائج المتعلقة بالالتزام الضريبي بأن المتوسط الحسابي له قد بلغ (3.57) وبدرجة استجابة عالية.

إذ أجابت عينة الدراسة على هذا المجال بانسجام وتوافق حول درجة الالتزام الضريبي للقطاع الصحي الفلسطيني من خلال تقديم القطاع الصحي البيان الضريبي السنوي، وأيضاً الاطلاع على تعديلات معايير إعداد القوائم المالية في الدول المتطورة يساعد على تطوير معايير إعداد القوائم المالية للأغراض الضريبية في فلسطين، كما يهتم بتطبيق القانون الضريبي بحيث يقوم كل فرد بدفع الضريبة بعدالة وبمبالغ صحيحة، وتعمل الإدارة الضريبية على مخاطبة احتياجات دافع الضرائب وتطوير الوعي الضريبي، كما أن هناك متابعة بمعدلات التدقيق التي تقوم الإدارة الضريبية بنشرها باستمرار، وموظفو الضرائب متعاونين في الرد على الاستفسارات الضريبية للقطاع.

وترى الباحثة أنه من الضروري والمهم قيام القطاع الصحي الفلسطيني بالالتزام الضريبي، ويظهر هذا الالتزام من مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في هذا القطاع، فبعد القصور الواضح في جباية الضريبة، كان لا بد لإزام الشركات والقطاعات كافة بتطبيق مبادئ الحوكمة،

لضمان أساس عادل في جباية الضريبة، التي هي حق للمواطنين قبل أن تكون حق للدولة، إذ يعتبر عدم توافر العناصر الفنية والإدارية اللازمة والقادرة على تحمل مسؤوليات تطبيق أحكام القوانين، وعدم توفر الرقابة التي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مخالفة الأجهزة المختلفة.

وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات منها: دراسة قيوم (2019)، ودراسة حسن (2018)، ودراسة جعفر (2017)، ودراسة علي ومنصور (2013) ودراسة كل من دراسة أبو شعبان (2013)، ودراسة يعقوب وآخرون (2007)،، بالإضافة إلى دراسة (Agabdi 2011)، ودراسة (Palil 2010).

فحص فرضيات الدراسة

قامت الباحثة باستخدام معادلة الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) على المتغير (الالتزام الضريبي) كمتغير تابع، و(حماية حقوق المساهمين، مبدأ المساواة بين المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) كمتغيرات مستقلة، وقد كانت النتائج على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي وقد تبين وجود تأثير معنوي ذو دلالة عند مستوى (المبادئ الحوكمة) على (الالتزام الضريبي). كما تبين وجود علاقة قوية بين مبدأ دور أصحاب المصالح وبين الالتزام الضريبي، كما تبين وجود علاقة قوية بين مبدأ المساواة بين المساهمين وبين الالتزام الضريبي.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الأولى

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الثانية

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الثالثة

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبدأ أصحاب المصالح في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الرابعة

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الخامسة

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة كان لا بد للباحثة من إدراج بعض التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تطور أداء القطاعات المختلفة بشكل عام والقطاع الصحي الفلسطيني بشكل خاص لتطبيق مبادئ الحوكمة لأثرها البالغ على الالتزام الضريبي، وقد كانت هذه التوصيات على النحو التالي:

1. ضرورة العمل على نشر ثقافة الحوكمة على مستوى كافة الأطراف المعنية: مجالس الإدارات المحاسبين، مدققي الحسابات، المستثمرين، والجهات الإشرافية والرقابية. وذلك

من خلال إنشاء معهد متخصص في حوكمة الشركات يرصد التغيرات في بيئة الأعمال، ويساعد في نشر ثقافة الحوكمة، ونقل التجارب الخارجية إلى فلسطين للاستفادة منها.

2. العمل على حماية حقوق صغار المساهمين من أساليب الغش.

3. ضرورة توفير الموظفين التدريب المناسب والمستمر للموظفين والذي ينمي مهاراتهم.

4. استعمال الوسائل الإعلامية المتاحة في المجتمع المحلي لنشر قرارات القطاع الصحي الفلسطيني.

5. القيام بدراسة ملاحظات المدقق الخارجي على القوائم المالية بصورة مستمرة.

المقترحات

1. إجراء دراسة بعنوان: أثر حوكمة القطاع الصحي الفلسطيني في التخطيط الضريبي.

2. إجراء دراسة بعنوان: دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوى الالتزام الضريبي.

3. إجراء دراسة بعنوان: قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو حمام، ماجد (2009)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح الحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، الجامعة الإسلامية، غزة

أبو شعبان، بيان علي سعيد (2013)، العوامل المؤثرة على نظام الالتزام الضريبي الطوعي في فلسطين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.

أبو عجيلة، عماد وحمدان، محمد (2009)، اثر الحوكمة المؤسسية على ادارة الأرباح، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر

اسماعيل، علي (2010)، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية، قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط

الأغا، وسام حمدي (2016)، دور حوكمة الشركات في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي - دراسة تحليلية في قطاع غزة"، جامعة الأزهر، غزة، رسالة ماجستير منشورة.

أقطي جوهره، وفوزية مقراش (2012)، أثر حوكمة المستشفيات على أخلاقيات المهنة الطبية - دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية لولاية جيجل، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

امريود، مسعود محمد (2016)، الأسباب والعواقب المؤثرة في عملية الالتزام بتقديم الاقرار الضريبي في مواعيده المحددة قانونا من قبل ممولي ضريبة أرباح الشركات في ليبيا، مجلة الجامعي، ع: 23، ليبيا.

بركة، كامل يوسف (2012) دور أساليب المحاسبة الادارية في تفعيل حوكمة الشركات،
الجامعة الاسلامية، غزة.

بورقيبة، شوقي وعبد الحليم الغربي (2014) دراسة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء
المصارف الإسلامية، جامعة الإيمان محمد بن سعود الإسلامية، السعودية

جاسم، سهام محمد (2011)، *العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية وتأثيرها في الحد من
التهرب الضريبي، دراسة حالة العراق*، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق،
مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19 لسنة 2011، بحث منشور.

جعفر، يوسف حسن عثمان (2017)، *دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوى الالتزام
الضريبي*، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين، مج: 9، ع: 36، السودان.

الجعيدي، نبيل واسميو، مختار (2015)، *نحو رؤية حديثة لنموذج الحوكمة في مؤسسات
التعليم العالي*، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد (3)، العدد (2)

جودة، فكري عبد الغني محمد (2008)، *مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف
الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة
المصرفية - دراسة حالة بنك فلسطين*، الجامعة الاسلامية، غزة، رسالة ماجستير.

الحافي، ثائر (2015) *مدى الالتزام بالدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات العائلية في فلسطين
وأثر ذلك على أدائها*، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

حسن، يوسف صلاح (2018)، *أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التهرب
الضريبي دراسة تطبيقية ميدانية على الشركات المقيدة - في البورصة*، مجلة
الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة - كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد
الثاني المجلد الثاني، القاهرة- مصر.

حلاوة، جمال وطه، نداء (2009)، *واقع الحوكمة في جامعة القدس*، جامعة القدس، معهد
التنمية المستدامة، دائرة العلوم التنموية، القدس - فلسطين

الخطيب، خالد، قريط عصام (2002)، مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها - حالة الأردن ومصر -،
كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

الخطيب، خالد (2000)، *التهرب الضريبي*، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني.

دراوشة، هاني (2014)، *مبادئ الحوكمة في اطار مدونة الحوكمة لعام (2009) ومدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بها*، قدمت هذه الدراسة
استكمالاً للحصول على درجة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

الدقة، عبد الرحمن قاسم، السلامين، ياسر غازي (2014)، *المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين*، المكتبة المركزية-قاعة عامة طالبات: غزة، المكتبة المركزية-كتب فلسطينيات،
غزة- فلسطين.

دياب، رنا (2014)، *واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الاسلامية في فلسطين*، قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير، جامعة الأقصى،
غزة

الرفاعي، خليل محمود (1998)، *المحاسبة الضريبية*، جامعة الزرقاء الأهلية، دار المستقبل
للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

شاميه، احمد زهير والخطيب، جمال (1997)، *المالية العامة*، دار زهران للنشر والتوزيع،
عمان،

شاهين، محمد يوسف أسعد (2017)، *أثر قرار بقانون رقم (8) وتعديلاته على الالتزام الضريبي للمكلفين من جهات نظر معدي الإقرار الضريبي*، جامعة النجاح الوطنية، كلية
الدراسات العليا، نابلس - فلسطين.

شريقي، عمر (2009)، *مداخلة بعنوان دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي*،
جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر

الشعلان، صالح بن ابراهيم (2008)، مدى امكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

الشويرف، محمد عطية (2016)، العوامل الشخصية المؤثرة على الالتزام الضريبي للممول : دراسة ميدانية على أصحاب المهن الحرة بمدينة زليتن، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السابع، بحث منشور.

صالح، محمد عبد الفتاح حسين (2007)، العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية منت ضريبة القيمة المضافة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.

صبري، نضال (2001) محاسبة ضريبة الدخل، من منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى.

صيام، وليد زكريا والخدش، حسام الدين مصطفى (1994)، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

طالب، علاء، المشهداني، إيمان (2011)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع-عمان-الأردن.

عبد الله، سمير (2018) نقص وفجوة المهارات في القطاع الصحي الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.

علي، الصادق أحمد علي، منصور، فتح الرحمن الحسن، (2013)، دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان دراسة تحليلية ميدانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية، الخرطوم.

علاونة، عاطف (2011)، *مطالعة في قانون ضريبة الدخل رقم (8)، لسنة 2011*، ورقة عمل مقدمة إلى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني الطويلة المستديرة، رام الله، فلسطين.

العلي، عادل (2012)، *التزامات المكلف وفقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني (دراسة مقارنة بالقانون المصري)*، الجمعية العلمية للبحوث والدارسات الإستراتيجية، المجلد 2، ع4.

عليما، خالد عيادة (2012)، *التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، المنارة*، المجلد 19، العدد 2.

عمار، قصي علي (2018)، *أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في أداء الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 40، العدد: 5، سوريا.*

عمورة، ريم (2010)، *الضريبة والتهرب الضريبي*، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.

عوض، رضا سعيد (2019)، *دور مراقب الحسابات في تخفيض تكاليف الالتزام الضريبي : دراسة ميدانية*، جامعة مدينة السادات، كلية التجارة، مصر، بحث دكتوراه منشور.

العيسوي، ابراهيم (2003)، *التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها*، دار الشروق، القاهرة

غادر، محمد، (2012)، *محددات الحوكمة ومعاييرها*، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس - لبنان

غياط، شريف (2009)، *حوكمة الشركات، أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي.*

القاضي، عبد الحميد محمد (1996)، *اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام*، جامعة الزقازيق، كلية التجارة.

قيوم، رونق (2019)، دور مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي دراسة ميدانية لمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

الكوني، سائد (2010)، مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس - فلسطين.

مركز المشاريع الاقتصادية النسوية ومركز بيسان للبحوث والإثراء، (1998).

مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، (2011)، هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية.

المطيري، محمد عايش عيد (2011)، مدى التزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (520)، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.

المغربي، أسامة محمد حامد (2004)، تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين، وآثارها الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس - فلسطين.

المناصير، عمر (2013)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، الجامعة الهاشمية، الأردن

منشورات موقع حوكمة فلسطين (2014) الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات العائلية في فلسطين.

منصور، إيهاب خضر (2004)، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

نصير، مبروك محمد (2016)، أثر تطبيق الدخل الشامل على مستقبل الالتزام الضريبي في مصر، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مركز الدراسات المالية والضريبية، مصر، بحث منشور.

ياسر، السيد محمد (2010)، *دراسة اختبارية لمدى تأثير العوامل المرتبطة بالتحاسب الضريبي على الالتزام بالإفصاح عن الدخل الحقيقي بالإقرار الضريبي*، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، مج: 32، ع: 2، القاهرة - مصر.

يحياوي، نعيمة وبوسلمة، حكيمة (2012)، *مداخلة بعنوان دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات*، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

يعقوب، فيحاء، الغانمي، عبدالله، فيصل، فرقد (2007)، *أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل (دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب)*، العراق، رسالة ماجستير منشورة.

العمور، سالم (2004)، *ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل (دراسة تحليلية على قطاع غزة)*، رسالة ماستر منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ياسر، محمد (2006)، *دراسة اختبارية لمدى تأثير العوامل المرتبطة بالتحاسب الضريبي على التزام الممولين عن الدخل الحقيقي بالإقرار الضريبي*، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مصر.

قباجة، عدنان (2008)، *أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية*، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

ثانياً: المواقع الإلكترونية

الاتلاف من اجل المساعلة والأمانة، (2001)، نقلاً عن موقع: (<https://www.aman->
[/palestine.org](http://palestine.org))

قانون ضريبة الدخل الفلسطيني. رقم 23 لسنة (1941)، نقلاً عن موقع:
(<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id>)

Zakariya, A. (2015) "**Tax Evasion Determinants: Evidence From Nigeria**" University Utara Malaysia.

Agabdi, Stephen Bismark, (2011) **Determinants of Tax compliance: A case Study of VAT Flat Rate Scheme Trades in the Accra Metropolis, (Ghana, Kumasi: University of Science and Technology**, Institute of Distance learning, Kwame Nkrumah, Thesis for Master in Business Administration, Unpublished.

Palil, Mohd Rizal, (2020) **Tax Knowledge and Tax Compliance Determinants in Self-Assessment System in Malaysia**, (UK: The University of Birmingham, Birmingham Business School, Thesis for Doctorate of Philosophy in Accounting, Unpublished).

الملاحق

ملحق (1) أسماء المحكمين

الرقم	اسم المحكم	جهة العمل
1	أ.أريج عوض	محاضر في جامعة فلسطين التقنية خضوري - طولكرم - كلية الاقتصاد
2	د. منتصر حمدان	محاضر في جامعة القدس المفتوحة - محاسبة - فرع جنين - كلية الاقتصاد
3	د. محمد عادل حمدان شراقة	محاضر جامعة النجاح الوطنية - نابلس - كلية القانون

ملحق (2) الاستمارة بصورتها النهائية



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير المنازعات الضريبية

الموضوع: استبيان

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة ميدانية عنوانها "أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية في جامعة النجاح الوطنية. ولتحقيق أغراض الدراسة، قامت الباحثة بإعداد استبانة معتمدة على ما جاء في أدبيات الأبحاث، والدراسات السابقة، لذا يُرجى التكرم بالإجابة عنها، علماً بأن البيانات هي لأغراض البحث العلمي فقط، وستُعامل بموضوعية وأمانة وسرية تامة.

شاكراً لكم حُسن تعاونكم

الباحثة: لينا خاطر

أولاً: البيانات الشخصية

1. التحصيل العلمي

- () دبلوم فأقل () بكالوريوس
() ماجستير () دكتوراه

2. سنوات الخبرة

- () أقل من 5 سنوات () من 5-10 سنوات
() أكثر من 10 سنوات

3. التخصص العلمي

- () محاسبة () إدارة اعمال
() مالية () غير ذلك

4. طبيعة العمل

- () مدير () رئيس قسم
() موظف () غير ذلك

ثانياً: فقرات ادة الدراسة، الرجاء وضع إشارة (X) في المكان المناسب

الرقم	الفقرات	عالية	متوسطة	متدنية
المجال الأول: مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي				
المحور الأول: مبدأ حماية حقوق المساهمين				
1.	يراعي القطاع الصحي كافة حقوق المساهمين الأساسية التي كفلها القانون الفلسطيني.			
2.	يعامل القطاع جميع المساهمين بطريقة متساوية.			
3.	يسمح للمساهمين حضور الاجتماعات والتصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.			
4.	المساهمون وحدهم هم أصحاب الحق في تعيين وفصل أعضاء مجلس الإدارة.			
5.	يشارك المساهمون في سياسات المكافآت لكبار المساهمين ومجلس الإدارة.			
6.	يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح.			
7.	يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية التي يقوم بها القطاع.			
المحور الثاني: مبدأ المساواة بين المساهمين				
1.	يتم إعطاء نفس الحقوق للمساهمين في القطاع			
2.	تسمح الإدارة للمساهمين في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال.			
3.	يتم حماية صغار المساهمين			
4.	يحق لجميع المساهمين الاطلاع على المعلومات.			
5.	يضمن القطاع لكل المساهمين أن يتمتعون بكافة الحقوق المخولة لهم.			
6.	يؤدي حماية حقوق المساهمين إلى إصدار قرارات ضريبية سليمة.			
7.	يتم حماية حقوق صغار المساهمين من أساليب الغش.			

الرقم	الفقرات	عالية	متوسطة	متدنية
المحور الثالث: مبدأ دور أصحاب المصالح				
1.	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح في القطاع من متعاملين ودائنين.			
2.	يتم الحصول على المعلومات ذات صلة بالقطاع في الوقت المناسب.			
3.	يتبع القطاع إجراءات واضحة وشفافية في التعامل مع جميع أصحاب المصالح في القطاع.			
4.	يراعي القطاع في تقديم خدماته وممارسة نشاطاته الجوانب الاجتماعية والأخلاقية.			
5.	يعترف القطاع بحقوق أصحاب المصالح بشكل واضح.			
6.	يحصل الموظفون في القطاع على التدريب المناسب والمستمر والذي ينمي مهاراتهم.			
المحور الرابع: مبدأ الإفصاح والشفافية				
1.	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية.			
2.	يتم الالتزام بدليل حوكمة الشركات الفلسطيني.			
3.	يلتزم القطاع بإعداد وعرض القوائم المالية.			
4.	يتم إتاحة المعلومات لجميع العملاء.			
5.	يقوم القطاع بدراسة ملاحظات المدقق الخارجي على القوائم المالية.			
6.	يكفل القانون حق التعويض لأصحاب المصالح			
7.	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي الى القطاع.			
8.	يستعمل القطاع الوسائل الإعلامية المتاحة في المجتمع المحلي لنشر قراراتها.			
9.	ينشر القطاع أنشطته عبر صفحتها الإلكترونية على شبكة الانترنت.			
المحور الخامس: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة				
1.	يحرص القطاع على ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات للمهنة.			

الرقم	الفقرات	عالية	متوسطة	متدنية
2.	يشارك رؤساء المجلس في رسم سياسات العمل.			
3.	يهتم القطاع دائماً في حاجات ومشاكل الموظفين.			
4.	يتخذ مجلس الإدارة إجراءات تضمن تطبيق دليل لأخلاقيات والتزام جميع الموظفين به.			
5.	يتم اطلاع أعضاء المجلس على كافة القوانين والتعليمات الأساسية التي تنظم العمل للقطاع.			
6.	تقع مسؤولية أداء القطاع على مجلس الإدارة.			
7.	يمتاز أعضاء المجلس بمؤهلات علمية مناسبة.			
8.	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على أهداف القطاع			
9.	يقوم مجلس الإدارة في تشكيل اللجان عند الحاجة لذلك			
المجال الثاني: الالتزام الضريبي				
1.	يقدم القطاع البيان الضريبي السنوي.			
2.	هناك متابعة بمعدلات التدقيق التي تقوم الإدارة الضريبية بنشرها باستمرار.			
3.	يطبق القانون الضريبي بحيث يقوم كل فرد بدفع الضريبة بعدالة وبمبالغ صحيحة			
4.	القانون الضريبي يعامل الجميع بعدالة			
5.	يصل القطاع المعلومات الضريبية باستمرار من خلال نشرات بريدية			
6.	يتوقف تقديم إقراري الضريبي في الوقت المحدد على توقع ارجاعات.			
7.	يقوم القطاع بسداد الضريبة في الوقت المحدد لتجنب العقوبات.			
8.	موظفو الضرائب متعاونين في الرد على الاستفسارات الضريبية للقطاع.			
9.	الاطلاع على تعديلات معايير إعداد القوائم المالية في الدول المتطورة يساعد على تطوير معايير إعداد القوائم المالية للأغراض الضريبية في فلسطين			

الرقم	الفقرات	عالية	متوسطة	متدنية
10.	الامتناع عن تقديم السجلات والمستندات التي يتوجب الاحتفاظ بها وفق أحكام قانون الضريبة، يؤدي إلى التهرب الضريبي.			
11.	عادة ما تقوم الإدارة الضريبية بعمل لقاءات مع القطاع بغرض التوعية			
12.	يحتفظ القطاع بالسجلات المحاسبية والفواتير للمدة القانونية نظراً لإمكانية تدقيقها			
13.	تعمل الإدارة الضريبية على مخاطبة احتياجات دافع الضرائب وتطوير الوعي الضريبي.			

"شكراً لحسن تعاونكم"

ملحق (3) التحليل الإحصائي

تحليل إحصائي بعنوان

أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي"
خصائص عينة الدراسة

التحصيل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دبلوم فأقل	52	10.4	10.4	10.4
بكالوريوس	277	55.4	55.4	65.8
ماجستير	129	25.8	25.8	91.6
دكتوراة	42	8.4	8.4	100.0
Total	500	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 سنوات	104	20.8	20.8	20.8
من 5-10 سنوات	266	53.2	53.2	74.0
أكثر من 10 سنوات	130	26.0	26.0	100.0
Total	500	100.0	100.0	

التخصص العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسبة	142	28.4	28.4	28.4
إدارة أعمال	170	34.0	34.0	62.4
مالية	120	24.0	24.0	86.4
غير ذلك	68	13.6	13.6	100.0
Total	500	100.0	100.0	

طبيعة العمل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
مدير	54	10.8	10.8	10.8
رئيس قسم	123	24.6	24.6	35.4

موظف	252	50.4	50.4	85.8
غير ذلك	71	14.2	14.2	100.0
Total	500	100.0	100.0	

مجالات الدراسة والمجال الكلي

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1A	500	1.00	5.00	3.7600	.90777
Q2A	500	1.00	5.00	3.7000	.94434
Q3A	500	2.00	5.00	3.3800	1.01866
Q4A	500	3.00	5.00	3.9400	.64594
Q5A	500	1.00	5.00	3.5800	.98261
Q6A	500	1.00	5.00	3.6000	.93902
Q7A	500	2.00	5.00	3.7600	.68068
مبدأ حماية حقوق المساهمين	500	2.00	4.71	3.6743	.60199
Valid N (listwise)	500				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1B	500	2.00	5.00	3.8600	.74935
Q2B	500	2.00	5.00	3.9200	.79679
Q3B	500	2.00	5.00	3.6000	.77537
Q4B	500	1.00	5.00	4.0800	.84559
Q5B	500	1.00	5.00	3.4600	.85432
Q6B	500	2.00	5.00	3.7000	.87838
Q7B	500	2.00	5.00	3.4000	.93902
مبدأ المساواة بين المساهمين	500	2.14	4.57	3.7171	.52072
Valid N (listwise)	500				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1C	500	1.00	5.00	2.9800	1.06859
Q2C	500	1.00	5.00	3.7400	.91327
Q3C	500	1.00	5.00	3.9000	.78181
Q4C	500	1.00	5.00	3.5200	.90068
Q5C	500	1.00	5.00	3.4400	1.15285
Q6C	500	1.00	5.00	3.2000	1.38703
مبدأ دور أصحاب المصالح	500	1.67	5.00	3.4633	.72667
Valid N (listwise)	500				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1D	500	1.00	5.00	3.4800	.94413
Q2D	500	2.00	5.00	3.8200	.74074
Q3D	500	1.00	5.00	3.3800	1.05728
Q4D	500	2.00	5.00	3.9600	.79980
Q5D	500	1.00	5.00	3.0000	1.05936
Q6D	500	2.00	5.00	3.7000	.94434
Q7D	500	1.00	5.00	3.5600	.77950
Q8D	500	1.00	5.00	3.3000	.90090
Q9D	500	1.00	5.00	3.7600	1.03176
مبدأ الإفصاح والشفافية	500	1.44	4.67	3.5511	.63268
Valid N (listwise)	500				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1E	500	1.00	5.00	3.7400	.97689
Q2E	500	2.00	5.00	3.6800	.78666
Q3E	500	1.00	5.00	3.5400	.90001
Q4E	500	2.00	5.00	3.0800	.77123
Q5E	500	1.00	5.00	3.6600	.73857
Q6E	500	2.00	5.00	3.7600	.83893
Q7E	500	1.00	5.00	3.4800	.92266
Q8E	500	2.00	5.00	3.9200	.82155
Q9E	500	1.00	5.00	3.7400	.82082
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	500	1.44	4.56	3.6222	.56625
Valid N (listwise)	500				

المجال الكلي لمبادئ الحوكمة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
مبدأ حماية حقوق المساهمين	500	2.00	4.71	3.6743	.60199
مبدأ المساواة بين المساهمين	500	2.14	4.57	3.7171	.52072
مبدأ دور أصحاب المصالح	500	1.67	5.00	3.4633	.72667
مبدأ الإفصاح والشفافية	500	1.44	4.67	3.5511	.63268
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	500	1.44	4.56	3.6222	.56625
مبادئ الحوكمة في الشركات	500	1.74	4.42	3.6056	.50389
Valid N (listwise)	500				

الالتزام الضريبي

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1F	500	2.00	5.00	3.9200	.84559
Q2F	500	2.00	5.00	3.8400	.96761
Q3F	500	1.00	5.00	3.8600	1.25041
Q4F	500	1.00	5.00	3.4400	.85314
Q5F	500	2.00	5.00	3.6800	.88270
Q6F	500	2.00	5.00	3.4000	.93902
Q7F	500	1.00	5.00	2.9800	1.06859
Q8F	500	1.00	5.00	3.7400	.91327
Q9F	500	1.00	5.00	3.8800	.79174
Q10F	500	1.00	5.00	3.5000	.90090
Q11F	500	1.00	5.00	3.4400	1.15285
Q12F	500	1.00	5.00	3.1800	1.29265
Q13F	500	1.00	5.00	3.5600	.87632
الالتزام الضريبي	500	1.85	4.77	3.5708	.54948
Valid N (listwise)	500				

مجالات الدراسة والمجال الكلي

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
مبادئ الحوكمة في الشركات	500	1.74	4.42	3.6056	.50389
الالتزام الضريبي	500	1.85	4.77	3.5708	.54948
المجال الكلي	500	1.76	4.41	3.5998	.50197
Valid N (listwise)	500				

فحص فرضيات الدراسة

الفرضية الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.928 ^a	.861	.859	.20602

Predictors: (Constant), مبادئ مسؤوليات مجلس الإدارة، مبدأ المساواة

بين المساهمين، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ

حماية حقوق المساهمين

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	129.694	5	25.939	611.117	.000 ^b
Residual	20.968	494	.042		
Total	150.662	499			

a. Dependent Variable: الالتزام الضريبي

b. Predictors: (Constant), مبدأ مساواة بين المساهمين, مبدأ حماية حقوق المساهمين, الإفصاح والشفافية, مبدأ دور أصحاب المصالح, مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.082	.074		1.111	.267
1 مبدأ حماية حقوق المساهمين	.082	.026	.090	3.159	.002
مبدأ المساواة بين المساهمين	.410	.022	.388	18.566	.000
مبدأ دور أصحاب المصالح	.424	.021	.561	20.396	.000
مبدأ الإفصاح والشفافية	.251	.024	.289	10.506	.000
مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة	-.192-	.039	-.198-	-4.970-	.000

a. Dependent Variable: الالتزام الضريبي

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.571 ^a	.326	.325	.45149

a. Predictors: (Constant), مبدأ حماية حقوق المساهمين

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	49.147	1	49.147	241.098	.000 ^b
Residual	101.515	498	.204		
Total	150.662	499			

a. Dependent Variable: الالتزام الضريبي

b. Predictors: (Constant), مبدأ حماية حقوق المساهمين

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.655	.125		13.242	.000
1 مبدأ حماية حقوق المساهمين	.521	.034	.571	15.527	.000

a. Dependent Variable: الالتزام الضريبي

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.673 ^a	.453	.452	.40676

a. Predictors: (Constant), مبدأ المساواة بين المساهمين

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	68.267	1	68.267	412.614	.000 ^b
Residual	82.394	498	.165		
Total	150.662	499			

a. Dependent Variable: الالتزام الضريبي

b. Predictors: (Constant), مبدأ المساواة بين المساهمين

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.930	.131		7.089	.000
1 مبدأ المساواة بين المساهمين	.710	.035	.673	20.313	.000

a. Dependent Variable: الالتزام الضريبي

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ دور اصحاب المصالح في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.834 ^a	.696	.695	.30322

a. Predictors: (Constant), مبدأ دور أصحاب المصالح

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	104.873	1	104.873	1140.617	.000 ^b
Residual	45.788	498	.092		
Total	150.662	499			

a. Dependent Variable: الالتزام الضريبي

b. Predictors: (Constant), مبدأ دور أصحاب المصالح

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.386	.066		20.965	.000
مبدأ دور أصحاب المصالح	.631	.019	.834	33.773	.000

a. Dependent Variable: الالتزام الضريبي

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية مجلس الادارة في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.776 ^a	.602	.601	.34698

a. Predictors: (Constant), مبدأ الإفصاح والشفافية

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	90.705	1	90.705	753.388	.000 ^b
Residual	59.957	498	.120		
Total	150.662	499			

a. Dependent Variable: الالتزام الضريبي

b. Predictors: (Constant), مبدأ الإفصاح والشفافية

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.178	.089		13.300	.000
مبدأ الإفصاح والشفافية	.674	.025	.776	27.448	.000

a. Dependent Variable: الالتزام الضريبي

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.727 ^a	.529	.528	.37742

a. Predictors: (Constant), مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	79.722	1	79.722	559.650	.000 ^b
Residual	70.940	498	.142		
Total	150.662	499			

a. Dependent Variable: الالتزام الضريبي

b. Predictors: (Constant), مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.014	.109		9.269	.000
1 مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	.706	.030	.727	23.657	.000

Dependent Variable: الالتزام الضريبي

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين اراء افراد مجتمع الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي تعزى للمتغيرات التنظيمية التالية (التحصيل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة).

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين اراء افراد مجتمع الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي تعزى لمتغير التحصيل العلمي

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error
دبلوم فأقل	52	3.7857	.55617	.07713
بكالوريوس	277	3.6756	.57752	.03470
مبدأ حماية حقوق المساهمين	129	3.5936	.66323	.05839
ماجستير	42	3.7755	.60043	.09265
دكتورة	42	3.7755	.60043	.09265
Total	500	3.6743	.60199	.02692
دبلوم فأقل	52	3.7308	.46283	.06418
بكالوريوس	277	3.7396	.50817	.03053
مبدأ المساواة بين المساهمين	129	3.6467	.59416	.05231
ماجستير	42	3.7687	.41374	.06384
دكتورة	42	3.7687	.41374	.06384
Total	500	3.7171	.52072	.02329
دبلوم فأقل	52	3.5064	.70862	.09827
بكالوريوس	277	3.4735	.71693	.04308
مبدأ دور أصحاب المصالح	129	3.4225	.77980	.06866
ماجستير	42	3.4683	.65976	.10180
دكتورة	42	3.4683	.65976	.10180
Total	500	3.4633	.72667	.03250
دبلوم فأقل	52	3.6966	.54438	.07549
مبدأ الإفصاح	52	3.6966	.54438	.07549

والشفافية	بكالوريوس	277	3.5451	.61427	.03691
	ماجستير	129	3.4815	.71461	.06292
	دكتورة	42	3.6243	.56653	.08742
	Total	500	3.5511	.63268	.02829
	دبلوم فأقل	52	3.7628	.48658	.06748
مبدأ مسؤوليات	بكالوريوس	277	3.6258	.54394	.03268
	ماجستير	129	3.5332	.63849	.05622
مجلس الإدارة	دكتورة	42	3.6984	.53613	.08273
	Total	500	3.6222	.56625	.02532
	دبلوم فأقل	52	3.6050	.46754	.06484
	بكالوريوس	277	3.5890	.54117	.03252
الالتزام الضريبي	ماجستير	129	3.5218	.62522	.05505
	دكتورة	42	3.5586	.44662	.06891
	Total	500	3.5708	.54948	.02457

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
مبدأ حماية حقوق المساهمين	Between Groups	1.917	3	.639	1.771	.152
	Within Groups	178.916	496	.361		
	Total	180.833	499			
مبدأ المساواة بين المساهمين	Between Groups	.900	3	.300	1.107	.346
	Within Groups	134.402	496	.271		
	Total	135.302	499			
مبدأ دور أصحاب المصالح	Between Groups	.342	3	.114	.215	.886
	Within Groups	263.153	496	.531		
	Total	263.494	499			
مبدأ الإفصاح والشفافية	Between Groups	1.961	3	.654	1.639	.179
	Within Groups	197.782	496	.399		
	Total	199.743	499			
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	Between Groups	2.298	3	.766	2.410	.066
	Within Groups	157.702	496	.318		
	Total	160.000	499			
الالتزام الضريبي	Between Groups	.469	3	.156	.516	.671
	Within Groups	150.192	496	.303		
	Total	150.662	499			
المجال الكلي	Between Groups	1.038	3	.346	1.376	.249
	Within Groups	124.697	496	.251		
	Total	125.734	499			

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين آراء أفراد مجتمع الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي تعزى لمتغير سنوات الخبرة:

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	
أقل من 5 سنوات	104	3.7005	.61502	.06031	
مبدأ حماية حقوق المساهمين	من 5-10 سنوات	266	3.6831	.58458	.03584
	أكثر من 10 سنوات	130	3.6352	.62891	.05516
	Total	500	3.6743	.60199	.02692
مبدأ المساواة بين المساهمين	أقل من 5 سنوات	104	3.7624	.45725	.04484
	من 5-10 سنوات	266	3.6815	.51762	.03174
	أكثر من 10 سنوات	130	3.7538	.57088	.05007
	Total	500	3.7171	.52072	.02329
مبدأ دور أصحاب المصالح	أقل من 5 سنوات	104	3.4696	.71006	.06963
	من 5-10 سنوات	266	3.4612	.71606	.04390
	أكثر من 10 سنوات	130	3.4628	.76595	.06718
	Total	500	3.4633	.72667	.03250
مبدأ الإفصاح والشفافية	أقل من 5 سنوات	104	3.5598	.58915	.05777
	من 5-10 سنوات	266	3.5451	.63336	.03883
	أكثر من 10 سنوات	130	3.5564	.66860	.05864
	Total	500	3.5511	.63268	.02829
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	أقل من 5 سنوات	104	3.6827	.52446	.05143
	من 5-10 سنوات	266	3.6165	.56185	.03445
	أكثر من 10 سنوات	130	3.5855	.60650	.05319
	Total	500	3.6222	.56625	.02532
الالتزام الضريبي	أقل من 5 سنوات	104	3.6028	.49634	.04867
	من 5-10 سنوات	266	3.5495	.53708	.03293
	أكثر من 10 سنوات	130	3.5888	.61365	.05382
	Total	500	3.5708	.54948	.02457

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
مبدأ حماية حقوق المساهمين	Between Groups	.292	2	.146	.401	.670
	Within Groups	180.541	497	.363		
	Total	180.833	499			
مبدأ المساواة بين المساهمين	Between Groups	.725	2	.363	1.339	.263
	Within Groups	134.577	497	.271		
	Total	135.302	499			
مبدأ دور أصحاب المصالح	Between Groups	.005	2	.003	.005	.995
	Within Groups	263.489	497	.530		
	Total	263.494	499			
مبدأ الإفصاح والشفافية	Between Groups	.021	2	.011	.026	.974
	Within Groups	199.722	497	.402		
	Total	199.743	499			
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	Between Groups	.564	2	.282	.880	.416
	Within Groups	159.436	497	.321		
	Total	160.000	499			
الالتزام الضريبي	Between Groups	.270	2	.135	.446	.641
	Within Groups	150.392	497	.303		
	Total	150.662	499			
المجال الكلي	Between Groups	.122	2	.061	.241	.786
	Within Groups	125.612	497	.253		
	Total	125.734	499			

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين اراء افراد مجتمع الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي تعزى لمتغير التخصص العلمي:

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error
مبدأ حماية حقوق المساهمين	محاسبة	142	3.6650	.59744	.05014
	إدارة أعمال	170	3.6924	.59076	.04531
	مالية	120	3.6571	.61015	.05570
	غير ذلك	68	3.6786	.63619	.07715
	Total	500	3.6743	.60199	.02692
مبدأ المساواة بين المساهمين	محاسبة	142	3.7414	.52988	.04447
	إدارة أعمال	170	3.6521	.52053	.03992
	مالية	120	3.7845	.48578	.04435
	غير ذلك	68	3.7101	.55299	.06706
	Total	500	3.7171	.52072	.02329
مبدأ دور أصحاب	محاسبة	142	3.4261	.71913	.06035

المصالح	إدارة أعمال	170	3.5324	.74806	.05737
	مالية	120	3.3819	.69290	.06325
	غير ذلك	68	3.5123	.74219	.09000
	Total	500	3.4633	.72667	.03250
	محاسبة	142	3.4703	.61298	.05144
	إدارة أعمال	170	3.6490	.63735	.04888
مبدأ الإفصاح والشفافية	مالية	120	3.4509	.61794	.05641
	غير ذلك	68	3.6520	.64899	.07870
	Total	500	3.5511	.63268	.02829
	محاسبة	142	3.5970	.55162	.04629
	إدارة أعمال	170	3.6569	.56266	.04315
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	مالية	120	3.5759	.56692	.05175
	غير ذلك	68	3.6699	.60645	.07354
	Total	500	3.6222	.56625	.02532
	محاسبة	142	3.5580	.57385	.04816
	إدارة أعمال	170	3.5919	.53517	.04105
الالتزام الضريبي	مالية	120	3.5487	.55245	.05043
	غير ذلك	68	3.5837	.53727	.06515
	Total	500	3.5708	.54948	.02457

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
مبدأ حماية حقوق المساهمين	Between Groups	.105	3	.035	.096	.962
	Within Groups	180.728	496	.364		
	Total	180.833	499			
مبدأ المساواة بين المساهمين	Between Groups	1.351	3	.450	1.668	.173
	Within Groups	133.951	496	.270		
	Total	135.302	499			
مبدأ دور أصحاب المصالح	Between Groups	1.965	3	.655	1.242	.294
	Within Groups	261.530	496	.527		
	Total	263.494	499			
مبدأ الإفصاح والشفافية	Between Groups	4.454	3	1.485	3.771	.011
	Within Groups	195.289	496	.394		
	Total	199.743	499			
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	Between Groups	.706	3	.235	.733	.533
	Within Groups	159.294	496	.321		
	Total	160.000	499			
الالتزام الضريبي	Between Groups	.169	3	.056	.185	.906
	Within Groups	150.493	496	.303		
	Total	150.662	499			

	Between Groups	.439	3	.146	.579	.629
المجال الكلي	Within Groups	125.295	496	.253		
	Total	125.734	499			

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين اراء افراد مجتمع الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الصحي الفلسطيني واثرها على الالتزام الضريبي تعزى لمتغير طبيعة العمل:

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error
مدير	54	3.6667	.61304	.08342
رئيس قسم	123	3.6922	.59860	.05397
مبدأ حماية حقوق المساهمين	252	3.6610	.59423	.03743
موظف	71	3.6962	.63747	.07565
Total	500	3.6743	.60199	.02692
مدير	54	3.7407	.53745	.07314
رئيس قسم	123	3.7456	.49302	.04445
مبدأ المساواة بين المساهمين	252	3.6973	.51755	.03260
موظف	71	3.7203	.57165	.06784
Total	500	3.7171	.52072	.02329
مدير	54	3.5031	.76923	.10468
رئيس قسم	123	3.4431	.71823	.06476
مبدأ دور أصحاب المصالح	252	3.4530	.72389	.04560
موظف	71	3.5047	.73082	.08673
Total	500	3.4633	.72667	.03250
مدير	54	3.5761	.65006	.08846
رئيس قسم	123	3.5276	.63392	.05716
مبدأ الإفصاح والشفافية	252	3.5604	.61957	.03903
موظف	71	3.5399	.67437	.08003
Total	500	3.5511	.63268	.02829
مدير	54	3.6626	.58634	.07979
رئيس قسم	123	3.6378	.57151	.05153
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	252	3.6019	.54601	.03440
موظف	71	3.6369	.61948	.07352
Total	500	3.6222	.56625	.02532
مدير	54	3.6083	.57627	.07842
الالتزام الضريبي				

رئيس قسم	123	3.5541	.53692	.04841
موظف	252	3.5696	.54282	.03419
غير ذلك	71	3.5753	.58335	.06923
Total	500	3.5708	.54948	.02457

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
مبدأ حماية حقوق المساهمين	Between Groups	.121	3	.040	.111	.954
	Within Groups	180.711	496	.364		
	Total	180.833	499			
مبدأ المساواة بين المساهمين	Between Groups	.230	3	.077	.282	.839
	Within Groups	135.072	496	.272		
	Total	135.302	499			
مبدأ دور أصحاب المصالح	Between Groups	.284	3	.095	.178	.911
	Within Groups	263.211	496	.531		
	Total	263.494	499			
مبدأ الإفصاح والشفافية	Between Groups	.133	3	.044	.110	.954
	Within Groups	199.610	496	.402		
	Total	199.743	499			
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	Between Groups	.237	3	.079	.246	.864
	Within Groups	159.763	496	.322		
	Total	160.000	499			
الالتزام الضريبي	Between Groups	.112	3	.037	.123	.947
	Within Groups	150.550	496	.304		
	Total	150.662	499			
المجال الكلي	Between Groups	.070	3	.023	.093	.964
	Within Groups	125.664	496	.253		
	Total	125.734	499			

الصدق الداخلي لفقرات الأداة

Correlations

		مبدأ حماية حقوق المساهمين
	Pearson Correlation	.794
Q1A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.780
Q2A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.627
Q3A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.590
Q4A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.736
Q5A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.691
Q6A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.535
Q7A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500

Correlations

		مبدأ المساواة بين المساهمين
	Pearson Correlation	.757
Q1B	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.608
Q2B	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.584
Q3B	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.643
Q4B	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.686
Q5B	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.478
Q6B	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
Q7B	Pearson Correlation	.630

Sig. (2-tailed)	.000
N	500

Correlations

		مبدأ دور أصحاب المصالح
	Pearson Correlation	.782
Q1C	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.685
Q2C	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.640
Q3C	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.601
Q4C	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.641
Q5C	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.806
Q6C	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500

Correlations

		مبدأ الإفصاح والشفافية
	Pearson Correlation	.686
Q1D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.587
Q2D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.788
Q3D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.721
Q4D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.631
Q5D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.602
Q6D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.696
Q7D	Sig. (2-tailed)	.000

	N	500
	Pearson Correlation	.745
Q8D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.728
Q9D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500

Correlations

		مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة
	Pearson Correlation	.671
Q1E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.623
Q2E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.633
Q3E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.472
Q4E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.805
Q5E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.765
Q6E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.821
Q7E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.514
Q8E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.732
Q9E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500

Correlations

		الالتزام الضريبي
	Pearson Correlation	.653
Q1F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.671
Q2F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500

	Pearson Correlation	.574
Q3F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.476
Q4F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.361
Q5F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.507
Q6F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.529
Q7F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.622
Q8F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.530
Q9F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.543
Q10F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.678
Q11F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.500
Q12F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
	Pearson Correlation	.631
Q13F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500

Correlations

		مبادئ الحوكمة في الشركات
مبدأ حماية حقوق المساهمين	Pearson Correlation	.802
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
مبدأ المساواة بين المساهمين	Pearson Correlation	.686
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
مبدأ دور أصحاب المصالح	Pearson Correlation	.853
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500
مبدأ الإفصاح والشفافية	Pearson Correlation	.839
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500

مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	Pearson Correlation	.933
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	500

ثبات الأداة لكل مجال وللمجال الكلي:

.1

Case Processing Summary

	N	%
Valid	500	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	500	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.807	7

.2

Case Processing Summary

	N	%
Valid	500	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	500	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.737	7

.3

Case Processing Summary

	N	%
Valid	500	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	500	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.780	6

.4

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	500	100.0
	Excluded ^a	0	.0
Total		500	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.858	9

.5

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	500	100.0
	Excluded ^a	0	.0
Total		500	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.847	9

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	500	100.0
	Excluded ^a	0	.0
Total		500	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.812	13

المجال الكلي للدراسة:

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	500	100.0
	Excluded ^a	0	.0
Total		500	100.0

- a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.952	51

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Effects of Corporate
Governance in Palestinian private
Health Sector on Taxes Compliance**

**By
Lina Hatem Ezzat Khater**

**Supervisor
Dr. Muaz Asmar**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master in Taxation Disputes,
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2021

The Effects of Corporate Governance in Palestinian private Health Sector on Taxes Compliance

By

Lina Hatem Ezzat Khater

Supervisor

Dr. Muaz Asmar

Abstract

This study aimed to diagnose and understand the impact of applying governance principles in the Palestinian health sector on tax compliance, by identifying the dimensions of governance principles, and linking these axes with a relationship with tax obligation, and to achieve the study objectives, answer its questions and assumptions, and collect data about it. All members of the study sample, the study population consisted of employees working in each of the 43 pharmaceutical factories, 63 drug companies and warehouses, and 32 private hospitals, all of which are located within the research department, which is the West Bank. The form designed for the purpose of the research was distributed to all individuals who expressed their consent. The number of (600) employees. After collecting the forms from the employees working in the above-mentioned institutions, (550) questionnaires were collected from various institutions. An amount of (50) forms that were not valid for statistical analysis were excluded. An employee from the various selected institutions, and after analyzing the questionnaire using the SPSS program, the study reached conclusions, the most important of which was that the confidence of shareholders and investors that the money they will invest will not be misused before. Company managers, board members or major shareholders, and that these

funds will be used in an optimal manner that takes into account their interests, is one of the most important factors in the emergence and development of capital markets, and several studies and research show a positive correlation between the quality of corporate governance and the willingness of investors to contribute to these companies and the level of The premium that investors can pay in these shares, and as a result, the principle of equality between the rights of shareholders is an important and vital principle for the application of the principles of governance, as it means equality between shareholders within each class, and their right to defend their legal rights, and vote in the General Assembly on decisions Basic, as well as protecting them from any suspicious acquisitions or mergers, or from dealers in internal information, as well as their right to view all transactions with members of the board of directors or executives. All stakeholders: accountants, auditors, investors, supervisory and supervisory bodies, through the establishment of a specialized institute in corporate governance that monitors changes In the business environment, it helps in spreading the culture of governance, and the transfer of external experiences to Palestine to benefit from them, and the need to allow shareholders in the health sector to attend meetings and vote to select members of the Board of Directors, and work to protect the rights of small shareholders from fraud methods, and the need for employees to provide appropriate and continuous training for employees And who develops their skills.